

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٦٧

الأربعاء، ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٢، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد فيرشينين/السيدة إيفستيغيفا	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألبانيا	السيدة دوتلاري
	الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي أرمينيا وبيلاروس وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان للمشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد ستانسلاف زاس، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، دولة السيد أنطونيو غوتيريش، الذي أعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أرحب بهذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وأتوجه بالشكر إلى الرئاسة الروسية لتنظيمها هذه المناقشة المفتوحة.

إن التعاون مع المنظمات الإقليمية في صميم أنشطة الأمم المتحدة ومكرس في ميثاقها. وقد أدرك مؤسسو منظمنا أنه لا يمكن لمنظمة بمفردها أن تكفل تحقيق السلام والأمن والتنمية في عالم معقد وسريع التغير. لذلك يتطلب إقامة شراكة على جميع المستويات - من المستوى المحلي إلى الإقليمي إلى العالمي. ويعتمد وجود أمم متحدة أكثر فعالية، الآن أكثر من أي وقت مضى، على وجود تعاون أقوى وأعمق مع المنظمات الإقليمية.

وقد كانت منظمة معاهدة الأمن الجماعي شريكا هاما للأمم المتحدة. وإن مذكرات التفاهم والبروتوكولات العديدة المتعلقة بالتعاون

بين المنظمة ومختلف كيانات الأمم المتحدة دليل على زيادة عمق واتساع علاقتنا - ولا سيما في مجالات مكافحة الإرهاب، والمخدرات والجريمة، واللاجئين، والسلام والأمن. وترحب قرارات الجمعية العامة التي تعتمد كل سنتين بشراكتنا وتحيط بها علما مع التقدير. ويسرني أننا - منذ التوقيع على إعلان التعاون المشترك بين الأمانتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في عام ٢٠١٠ - نواصل تعزيز روابطنا وتعميق استجابتنا للتحديات الإقليمية.

وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للإعلان المشترك، أكدنا أنا والأمين العام زاس التزامنا بزيادة توسيع نطاق تعاوننا. وحددنا عددا من المجالات الرئيسية، بما في ذلك الإنذار المبكر، ومنع نشوب النزاعات وحلها، وحفظ السلام، ومنع الإرهاب ومكافحته، ومكافحة الجريمة الدولية والاتجار غير المشروع بالأسلحة، والتأهب للكوارث والتصدي لها، وتبادل المعلومات.

وأود أن أتطرق بإيجاز إلى ثلاثة مجالات ذات أولوية لتعزيز العلاقات عبر نطاق السلام والأمن.

أولا، فيما يتعلق بالتعاون في مجال منع نشوب النزاعات ومكافحة الإرهاب ومكافحة المخدرات، ما برح مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا يعمل بشراكة وثيقة مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات المحتملة ووضع حلول مشتركة للمشاكل المشتركة. واليوم، تتيح علاقات العمل الجيدة بين المنظمة ومركزنا الإقليمي تبادلا بناء في مجال الإنذار المبكر واتصالات منتظمة خلال الأحداث المتصلة بالأمن في المنطقة. كما يشجع المركز وضع تدابير لمكافحة الجريمة والإرهاب والاتجار بالمخدرات عبر الحدود لكفالة تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة السلمية - وهي جميعا مجالات نتطلع إلى بناء شراكتنا فيها مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ثانيا، فيما يتعلق بالتعاون في مجال حفظ السلام، نعرب عن امتناننا لبلدان منظمة معاهدة الأمن الجماعي على مساهماتها في عملياتنا للسلام. فزيادة تعميق تعاوننا في هذا المجال ستساعد على

بالسلام والأمن. ونحن عازمون على تعزيز هذا العمل معا. كما نعمل على مشاركة المنظمات الإقليمية في جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام والأمن. ونعمل على دعمها سياسيا ومن حيث القدرات المدنية والعسكرية. وقد نجحنا في تعزيز شراكتنا، وتكاتف بشكل متزايد في التصدي للتهديدات المشتركة.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتقرير المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982) في بناء تعددية أطراف أكثر شمولاً وفعالية تعمل كشبكة، وذلك بتشجيع الشراكات. وتحقيقاً لذلك الهدف، سأواصل عقد اجتماعات سنوية مع جميع قادة المنظمات الإقليمية. ونحن نسترشد في جميع تلك الجهود بميثاق الأمم المتحدة وغيره من صكوك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ونحن معا مسؤولون عن كل ما نقوم به وعن كيفية القيام به. وعلينا مسؤولية نهائية تجاه الناس الذين نخدمهم.

ونتطلع إلى استكشاف السبل لتعزيز التعاون المهم بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في سعينا المشترك نحو مستقبل ينعم فيه الجميع بمزيد من السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد زاس.

السيد زاس (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الرئاسة الروسية لمجلس الأمن على الدعوة التي وجهتها لمناقشة مشاركة منظماتنا في صون السلم والأمن الدوليين. وإني على اقتناع بأن جلسة اليوم ستساعد على وضع آليات إضافية للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل تعزيز السلام.

ونؤيد تأييدا كاملا الأفكار التي أعرب عنها الأمين العام أنطونيو غوتيريش في خطة السلام الجديدة بشأن أهمية الحد من المخاطر الأمنية الاستراتيجية من خلال العمل الإقليمي الوقائي. ونتفق مع تقييمه بأن المنظمات الأمنية الإقليمية تؤدي دورا مركزيا في صون السلام ومنع زعزعة الاستقرار والتغلب عليه. وتركز منظمة معاهدة

النهوض بمبادرة العمل من أجل حفظ السلام واستراتيجيتها التنفيذية، وهي المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وتوفر المشاركة المنتظمة للخبراء في الأفرقة العاملة المشتركة بالفعل حافزا مهما للتعاون. وقد قام خبراء منظمة معاهدة الأمن الجماعي مؤخرا بزيارة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وزودهم بأراء مباشرة عن أعمال الوقاية التي تقوم بها البعثة، فضلا عن تسليط الضوء على الاحتياجات والثغرات المحتملة التي تواجهها. ونقدر كذلك مشاركة كبار مسؤولي المنظمة في مؤتمرات قمة رؤساء شرطة الأمم المتحدة، فضلا عن الشراكة المستمرة لدعم معايير الأمم المتحدة للتدريب. وبينما نعمل على تعميق علاقاتنا في السنوات المقبلة، فإننا نتطلع إلى الحصول على المزيد من التعهدات من أعضاء المنظمة تجاه نظام الأمم المتحدة لتأهب قدرات حفظ السلام.

أما المجال الثالث الذي أريد أن أتطرق إليه فهو التعاون في سياق أفغانستان. إن الأزمة الإنسانية تزداد سوءا يوما بعد يوم. وفي الوقت نفسه، لا يزال الإرهاب يشكل تهديدا مستمرا - ليس لأمن أفغانستان والمنطقة فحسب، بل للعالم بأسره أيضا. وبدون اتخاذ إجراءات حازمة، سيؤدي الانكماش الاقتصادي الحاد، وارتفاع معدلات البطالة، وتصاعد الأزمة الإنسانية، إلى تعميق اليأس وتوليد التطرف. ويتزايد التهديد الناجم عن تدفقات الأسلحة والمخدرات غير المشروعة، وكذلك الشبكات الإجرامية والإرهابية.

إن التعاون الإقليمي والأقليمي عنصر أساسي في استجابتنا؛ وكذلك تعزيز الحوار الإقليمي، فضلا عن إنفاذ القانون عبر الحدود والتنسيق القضائي. وسيكون التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما فيها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، حاسما في المساعدة على نزع فتيل تلك التهديدات الناشئة، ومنع امتدادها، وتعزيز الاستقرار، وفي نهاية المطاف إنقاذ الأرواح.

(تكلم بالفرنسية)

إن المجالات الثلاثة التي ناقشتها تشترك في موضوع واحد هو الدور الأساسي للمنظمات الإقليمية في جهودنا المشتركة للنهوض

عن طريق مكافحة الاتجار بالمخدرات واستخدام أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لصالح الأنشطة الإرهابية الدولية.

وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، كانت قوات الأمن الخاصة التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي تجري "عملية المرتزقة"، التي يتمثل هدفها الرئيسي في سد قنوات تجنيد مواطني دولنا ودخولهم وخروجهم للمشاركة في الأنشطة الإرهابية. والفكرة هي أيضاً القضاء على قاعدة موارد المنظمات الإرهابية، وقد أثبتت فعاليتها.

وخلال آخر عملية لمكافحة المخدرات في العام الماضي، التي عُرفت باسم "عملية مركز القناة"، تم ضبط أكثر من خمسة أطنان من مختلف أنواع المخدرات في السوق غير المشروعة. ونخطط في هذا العام لتنفيذ ثلاث مراحل نشطة من تلك العملية في منطقة مسؤولية منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ولتحسين التعاون الدولي في مكافحة انتشار الفكر الإرهابي والدعاية الإرهابية، وتمشيا مع القرارات القائمة، ولا سيما القرارين ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، فإننا على استعداد لتوحيد جهودنا في مجال المعلومات. ويتمثل الهدف في أن نقوم، تحت رعاية الأمم المتحدة، بوضع قواعد ومعايير ومبادئ عالمية للسلوك السليم في مجال المعلومات. وترد مبادئ عملنا المشترك لمنع ومكافحة الاستخدام غير المشروع للإنترنت لأغراض إرهابية، بما في ذلك الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة، في البيان المشترك ذي الصلة الصادر عن وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي والذي اعتُمد في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١.

ونحن على استعداد لتشاطر خبراتنا في تنفيذ عمليات وقائية للاستجابة السريعة. وبالمناسبة، عقدت أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي اليوم اجتماعا ثلاثيا بشأن تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والتطرف الدوليين. وكان من بين المشاركين الأمين العام للمنظمة ومدير اللجنة التنفيذية للهيكلي الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون ورئيس مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة.

الأمن الجماعي من جانبها على كيفية التصدي الفعال لهذه التحديات في نطاق مسؤوليتها، ولديها القدرة اللازمة على القيام بذلك.

إننا ننظر إلى الأمم المتحدة بوصفها شريكنا الدولي الرئيسي، ونحن مهتمون بتعزيز دور المنظمة العالمية. وهذا النهج مكرس في البيان المشترك لوزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن إعادة تأكيد الالتزام بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتعزيز التعاون لكفالة التقيد الصارم بها.

وأود أيضا أن أشير إلى أن منظمنا قد حظيت بالثناء باعتبارها شريكا في قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٥، بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي اعتمده الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين. ويشير القرار إلى أنه

"منذ أن وقعت معاهدة الأمن الجماعي، قد تحولت منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى مؤسسة متعددة المهام لديها القدرة على التصدي بشكل مناسب لطائفة متنوعة من الأخطار والتحديات ضمن نطاق مسؤوليتها" (الفقرة السابعة من ديباجة قرار الجمعية العامة ٢٧٦/٧٥).

ونعتمد مواصلة توثيق تعاوننا مع الأمم المتحدة، بما يشمل المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية، على أساس إعلان التعاون المشترك بين الأمانتين العامتين للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، المؤرخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، والمذكرات والبروتوكولات القائمة بشأن التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة في مختلف المجالات.

ويسرنا تطور تعاوننا مع مكتب مكافحة الإرهاب والمدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إطار المذكرات القائمة. ونؤيد زيادة توسيع نطاق ذلك التعاون.

وقد وضعت منظمة معاهدة الأمن الجماعي ممارسات لحرمان المنظمات الإرهابية الدولية من أراضيها الخصبة، بما في ذلك

تملك منظمة معاهدة الأمن الجماعي موارد كبيرة تمكنها من المشاركة بفعالية في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فحاليًا، يبلغ عدد قوات حفظ السلام التابعة للمنظمة ما يقرب من ٨٠٠ ٣ فرد. وهي وحدات مدربة تدريباً عالياً ومجهزة بشكل صحيح بأسلحة ومعدات حديثة. وأغلبية عناصرها لديهم خبرة عسكرية. كما شاركوا في عمليات لحفظ السلام. وتقي هذه الوحدات بمعايير ومتطلبات الأمم المتحدة من حيث هيكلها وتأهبها على حد سواء.

وتأكدت الكفاءة المهنية لقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي خلال عملية حفظ السلام الأخيرة في كازاخستان. وقد نُفذت العملية بناء على طلب رئيس جمهورية كازاخستان، قاسم - جومارت توكاييف، تمثيلاً مع المادتين ٢ و ٤ من معاهدة الأمن الجماعي والاتفاق بشأن أنشطة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مجال حفظ السلام. وذلك يشهد على شرعية الاتفاق، الذي صدق عليه أعضاء برلمانات دول منظمته، والامتثال له. وعلاوة على ذلك، فإن العملية تتماشى تماما مع المبادئ السياسية والقانونية الدولية للأمم المتحدة.

وتمشيا مع المتطلبات المنصوص عليها في المادة ٥٤ من ميثاق الأمم المتحدة والمادة ٤ من اتفاقنا، تمت المسارعة بإبلاغ الأمين العام للأمم المتحدة عن العملية من خلال رسالة. وكانت هذه أول حالة تُستخدم فيها قدرة منظمة معاهدة الأمن الجماعي على حفظ السلام في الممارسة العملية. ومن المهم الإشارة إلى أن الهدف المتمثل في القضاء على الخطر الذي يهدد الأمن والاستقرار قد تحقق بسرعة. وأود أن أؤكد أن الهدف من العملية تحقق، إلى حد كبير، بفضل الدعم المعنوي والسياسي المقدم إلى جمهورية كازاخستان من جانب حلفائها في منظمة معاهدة الأمن الجماعي وبفضل الإجراءات الواضحة والمنسقة لقوات حفظ السلام، الذين وصلوا بسرعة وغادروا فور انتهاء العملية. ونرحب بحقيقة أن حفظة السلام لم يطلقوا، طوال العملية بأكملها، أي طلقة نارية - ولا طلقة واحدة. واستُخدمت وحدات حفظ السلام فحسب لحماية مرافق البنية التحتية الأساسية وللمنع وقوع كارثة إنسانية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتشجيع المنظمات الدولية والإقليمية وفردى الدول على عدم الاكتفاء بمراقبة أنشطتنا، بل المشاركة فيها أيضا. وآليات الشراكة من هذا القبيل موجودة داخل منظمته وتمكنها من الازدهار. ولتبادل الخبرات والمعلومات حول هذه القضايا، نُؤيد اقتراح إجراء مشاورات منتظمة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وخبراء منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونحن على استعداد لبدء استكشاف متعمق لنبود جدول الأعمال المختلفة تلك.

ونعتبر التعاون في مجال حفظ السلام مجالا عمليا مهما من مجالات تعاوننا مع الأمم المتحدة على المدى الطويل. وفي ذلك الصدد، أشكر وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاکروا. وقد أُحرز تقدم كبير منذ اجتماعنا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١. وتم إنشاء فريق عامل مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي معني بحفظ السلام. وعُقدت مشاورات على مستوى الخبراء مع ممثلين عن إدارة عمليات السلام في بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وبمساعدة الإدارة، قام ممثلون للمنظمة بزيارة عمل إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وعُقدت اجتماعات مفيدة مع قادة بعثة حفظ السلام وغيرهم من حفظة السلام في الميدان.

وقد تلقينا مساعدة مفيدة في إجراءات منح الشهادات لمختلف البرامج وأساليب تدريب قوات حفظ السلام التابعة لنا، بناءً على منهجية منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وبما يتماشى مع معايير الأمم المتحدة. ونعكف على استعراض إمكانية مشاركة حفظة السلام التابعين لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال دولة منسقة. ونحن على استعداد لإشراك وحدات متكاملة لحفظ السلام، تضم شرطة عسكرية ووحدات طبية وهندسية، ستوفر الدول الأعضاء في المنظمة جميع عناصرها.

وقد استحدثت رؤساء الدول منصب ممثل خاص للأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لحفظ السلام برتبة وكيل للأمين العام. ونتطلع إلى تعاونه النشط مع هياكل الأمم المتحدة ذات الصلة.

الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال الأمن، وفي المقام الأول، في مجال حفظ السلام ومكافحة التحديات والتهديدات الجديدة.

إننا نحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع معاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لإنشاء المنظمة. وترحب منظمة معاهدة الأمن الجماعي بالذكرى السنوية لهذا العام بوصفها كيانا يعتبر نفسه منظمة دولية فعالة توفر الحماية، على أساس جماعي، للدول الأعضاء من التهديدات الأمنية القائمة. ونؤكد من جديد التزامنا بإقامة علاقات ودية ومفيدة لجميع الأطراف مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية من أجل حفظ السلام والاستقرار. ونرغب في بناء تعاون قائم على مبادئ القانون الدولي ونبذ المواجهة وتبني الحلول الدائمة التي يتم التوصل إليها من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية حصرا بما يتماشى مع أحكام وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد زاس على إحاطته.

وسأدلي الآن ببيان بصفتي نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي. نشكر الأمين العام غوتيريش على إحاطته بشأن هذا الموضوع الهام لمنطقتنا. كما نشكر الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، السيد ستانسلاف زاس، على إحاطته المفصلة والمعلومات التي قدمها بشأن عمل المنظمة.

لقد جعل الوفد الروسي هذه الجلسة أحد الأحداث الرئيسية للرئاسة الروسية لمجلس الأمن لعدة أسباب. فالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عنصر رئيسي في جدول الأعمال الدولي الحالي، بصفة عامة، وفي مجلس الأمن، بصفة خاصة. وما فتئنا ندعو إلى تعزيز هذا التعاون وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما، الفصل الثامن منه.

يجب على المنظمات الإقليمية أن تكمل جهود الأمم المتحدة، كل في نطاق مجالات مسؤوليتها ولاياتها. فعادة ما تكون هذه المنظمات أكثر دراية بالحالة في الميدان، وينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في تحديد سبل حل النزاعات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على منظمة معاهدة

وأود أن أؤكد لأعضاء مجلس الأمن والأمين العام وجميع المشاركين في جلسة اليوم أن لدى منظمة معاهدة الأمن الجماعي إمكانيات وقدرات حقيقية، بما في ذلك قدرة لحفظ السلام، التي يمكن استخدامها، إذا لزم الأمر، لتعزيز صون السلام والأمن الدوليين. وبالطبع، نسعى إلى تحقيق أوسع تعاون ممكن مع هيكل الأمم المتحدة وإداراتها ذات الصلة.

لقد تطرقت فحسب إلى بضع مجالات عمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي نرى أنه يمكننا فيها توسيع نطاق تعاوننا مع الأمم المتحدة والمنظمات والبلدان الأخرى، بل وينبغي لنا أن نحقق ذلك. وبالطبع، فإن قائمة المهام التي تضطلع بها المنظمة أطول بكثير، ويؤدي تصاعد التوترات الدولية والاتجاه السلبي الأخير في مجال الأمن العالمي والإقليمي إلى تفاقم التحديات الحالية وخلق تحديات جديدة لبلداننا.

ونولي اهتماما خاصا لحدودنا الجنوبية في عملنا، حيث تظل أفغانستان مصدرا مستمرا للخطر على المدى الطويل في ضوء الكارثة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تتابع فصولها والناجمة عن الحالة في البلد ولا يزال التهديد الإرهابي والخطر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات في تصاعد. كما حدثت زيادة غير مسبوقه في التوتر على جبهتنا الغربية، إن جاز التعبير - في أوروبا الشرقية.

وقد أدى التوسع المستمر في السنوات الأخيرة لتشكيلات القوات والبنية التحتية العسكرية والنشاط العسكري قرب الحدود الغربية للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مقترنا بعدم إحراز تقدم في إيجاد تسوية سلمية في شرق أوكرانيا، إلى حالة تهدد بأن تتحول إلى أعمال عنادية عسكرية. ونحن على ثقة كبيرة بأن الأطراف في عملية التفاوض ستكون قادرة على إيجاد حلول مقبولة للمسألة ووقف الأنشطة العسكرية.

ومن الواضح أن التحدي الذي تشكله النزاعات الإقليمية لن يتبدد، مما يشكل تهديدا دائما للسلام الدولي. وفيما يتعلق بالإجراءات الوقائية والتغلب على التهديدات، نحن على استعداد للاستفادة من إمكانياتنا الكبيرة من خلال توحيد جهود منظمة معاهدة الأمن الجماعي وهيكل

وإحدى مهامه توسيع دائرة الاتصالات مع الأمم المتحدة وتنسيق أنشطة حفظ السلام معها.

أول بلاء حسن أبلته منظمة معاهدة الأمن الجماعي كان في عمليات حفظ السلام خلال أحداث كانون الثاني/يناير في كازاخستان. فالبلد كان يواجه تحدياً غير مسبوق لأمنه وسلامته وسيادته. ولم يحل دون منع وقوع كارثة سوى الإجراءات الفعالة التي اتخذتها سلطات كازاخستان، فضلاً عن المساعدة التشغيلية المشروعة التي قدمها حلفاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونفذت العملية على أساس قانوني دولي سليم وبطريقة شفافة أمكن التنبؤ بها. تم ذلك بناء على طلب من رئيس كازاخستان، السيد قاسم - جومارت توكاييف، إلى شركائه في المنظمة، وفقاً للمادة 4 من المعاهدة. فأبده فوراً جميع رؤساء الدول الأعضاء في المنظمة، وأبلغ مجلس الأمن والأمن العام بذلك على الفور.

إن وجود حفظة السلام - الذين لم يطلقوا رصاصاً واحدة كما أكد السيد زاس من قبل - أثبت أنه كان بمثابة عامل استقرار حقق ما يلزم من تأثير على المتعصبين. لقد شاركت وحدات من منظمة معاهدة الأمن الجماعي في حماية المنشآت ذات الأهمية الاستراتيجية، ولم تشارك في العمليات العسكرية، وغادرت البلد بالاتفاق مع سلطات كازاخستان بمجرد استقرار الوضع. وفي هذا السياق، نلاحظ الاهتمام الإيجابي المتنامي من فرادى البلدان في المنطقة وكذلك المنظمات الدولية بعمل المنظمة، ولا سيما بخبرتها في مواجهة التحديات والتهديدات الجديدة، بما في ذلك الإرهاب وما يتصل به من تطرف، وهجرة غير مشروعة، واتجار بالمخدرات.

كانت الحالة في وسط آسيا ولا تزال موضوعاً يحظى بالأولوية في جدول أعمال المنظمة، أخذاً في الاعتبار في المقام الأول مسألة أفغانستان. والمنظمة عاكفة على اتخاذ تدابير وقائية لمواجهة الأخطار، بما في ذلك تلك القادمة من ذلك البلد. وتجرى بانتظام تدريبات شاملة مشتركة. وقد أثبتت "عملية إلغال" لمكافحة الهجرة غير القانونية، وعملية "تشانل" لمكافحة الاتجار بالمخدرات، فعاليتها الشديدة، ويجري تنفيذ مجموعة من التدابير العملية والوقائية لمكافحة الإرهاب، تعرف باسم "عملية المرتقة".

الأمن الجماعي في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ولا يمكننا تجاهل ما لمسناه في بعض الأحيان من عدم إطلاع بعض أعضاء المجتمع الدولي على عمل هذه المنظمة على نحو ملائم. وهذا النقص في المعلومات قد يعطي صورة غير كاملة عن دورها في صون السلام والأمن الدوليين، وهو ما نود أن نتجنبه. ونأمل أن تساعد بيانات مقدمي الإحاطات والمناقشات الأخرى على إطلاع المجتمع الدولي على إسهام المنظمة في توفير حلول للمشاكل التي تواجهها منطقتنا.

وكما ذكر من قبل، تحل هذا العام الذكرى السنوية الثلاثون لتوقيع معاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرون لما تلاه من إنشاء المنظمة المتعددة الجوانب؛ منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وقد أثبتت هذه المنظمة، على مر السنين، أنها جهة فاعلة مهمة في مجال الأمن الإقليمي والدولي. ونود أن نؤكد على طابع عملها المنفتح والمحب للسلام، وعلى استعدادها لتعزيز التعاون البناء مع بلدان ومنظمات أخرى، وتوسيع نطاق ذلك التعاون، بما في ذلك مع الأمم المتحدة.

ونتيجة لذلك، أقيمت اتصالات عملية مع الأمانة العامة تتعلق بمختلف جوانب الأوضاع في القارة الأوروبية الآسيوية. ويجري تنسيق التعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا. كما يتواصل دوماً البحث عن سبل للتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، قام ممثلو الأمانة والموظفون المشتركون للمنظمة بزيارة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى يكتسبوا المعرفة بالخبرات العملية للأمم المتحدة في مجال حفظ السلام.

إن الإطار المعياري والقانوني لأنشطة حفظ السلام داخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي نفسها لا يزال يتطور. ففي عام ٢٠٢١، وضع مبدأ الدولة المعنية بجهود التنسيق. وبموجب ذلك، ستُسند إلى إحدى الدول الأعضاء في المنظمة مهمة تسجيل موارد المنظمة المخصصة لحفظ السلام داخل منظومة الأمم المتحدة، ومهمة إبرام اتفاقات بشأن أوجه استخدامها. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ في العام الماضي منصب ممثل الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لحفظ السلام.

وفي ذلك الصدد، نذكر بأن منظمة معاهدة الأمن الجماعي قد اتصلت مرارا بمنظمة حلف شمال الأطلسي تعرض عليها بمبادرات للتعاون. وفي وقت من الأوقات، أقترح التعاون بشأن أفغانستان، الذي كان مسألة مهمة آنذاك. وقبل عامين، وقّع وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على نداء مفتوح إلى زملائهم من بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تعزيز الثقة المتبادلة وتنمية التعاون. وتلك المقترحات لم تلق أي رد.

ونود، من جانبنا، أن نعرب عن الرغبة المشتركة للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في حل ما يستجد من مشاكل بالوسائل السياسية والدبلوماسية حصرا بموجب القانون الدولي، على أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور الرئيسي. ونحن على استعداد للتعاون البناء مع جميع أعضاء المجتمع الدولي، وهذا النهج تحديدا هو الذي تجسده الوثائق الأساسية لمنظمتنا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام والسيد ستانيسلاف زاس على إحاطتهما اليوم بشأن التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة. تابعت المملكة المتحدة الاشتباكات العنيفة التي وقعت في كازاخستان في أوائل كانون الثاني/يناير بقلق عميق. وندين أعمال العنف التي شهدناها ونأسف أسفا شديدا للخسائر في الأرواح. هناك الكثير مما لا نعرفه عن تلك الأحداث، ولكننا نلاحظ أن الرئيس توكايف أنشأ لجنة تحقيق لتحديد أسباب العنف. من الضروري أن تجرى عملية التحقيق على وجه الاستعجال وبطريقة شفافة وفعالة.

نلاحظ أنه تم نشر قوة تابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في كازاخستان بطلب من حكومة كازاخستان لتهدئة الاضطرابات. وكنا واضحين في ذلك الوقت في أن عمليات نشر القوات هذه ينبغي أن تكون متناسبة مع أي استخدام للقوة وأنه يجب احترام سيادة كازاخستان.

وبغية التغلب على جميع هذه التحديات بفعالية، أقيم حوار مع الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة، بما في ذلك المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وتعكف منظمة معاهدة الأمن الجماعي على تنمية التعاون مع الهياكل ذات الصلة للمنظمات الإقليمية الأخرى، على وجه الخصوص مركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة واللجنة التنفيذية للهيكلي الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون. وعقد بالفعل هذا الاجتماع الثلاثي اليوم.

وبغية كفالة تحقيق الأمن الدولي في الفضاء الإلكتروني داخل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، يجري تنفيذ عملية "بروكسي" لمكافحة الجرائم الإلكترونية. وكذلك فإن مواجهة التهديدات في مجال السلامة البيولوجية مسألة ذات أولوية. ومن الآليات الجديدة تماما التي ستعمل في هذا المجال مجلس التنسيق المعني بالسلامة البيولوجية. وهو سيجمع بين قدرات الهياكل العسكرية والمدنية المسؤولة عن حماية بلداننا من الأخطار البيولوجية.

من أهم مهامنا المشتركة الحفاظ على الحقائق التاريخية المتعلقة بالحرب العالمية الثانية ودحض مبررات النازية ومحاربة تمجيدها. ونود أن نشير إلى أن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد جهودنا في ذلك المجال، كما يتضح من التأييد الواسع النطاق لقرار الجمعية العامة السنوي ذي الصلة.

ويساورنا القلق إزاء المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها أمن الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي على حدودها الجنوبية والغربية. وعلى غرار حلفائنا في هذه المنظمة، لا يسعنا إلا أن نشعر بالجزع إزاء تعزيز منظمة حلف شمال الأطلسي لقدراتها العسكرية بالقرب من حدودنا. فقد شهدنا خلال العام الماضي تكثيفا في مستوى مناورات منظمة حلف شمال الأطلسي يستهدف بصفة خاصة التدريب على العمليات الهجومية. وتلك حقيقة لا يمكن تغطيتها بأي دعاية.

إن مكافحة الإرهاب من بين أولوياتنا للعمل الجماعي الذي يمثل تحديا مستمرا. ولا يزال قائما التهديد الذي تشكله الجماعات الإرهابية، سواء تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة أو الجماعات التابعة لهما. وفرنسا ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة تلك الآفة. ومهمتنا تستهدف تجفيف موارد الجماعات الإرهابية، والتصدي لدعايتها، وإعاقة حركة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، أينما يجري ذلك.

لا بد أيضا من مكافحة الجريمة المنظمة لضمان ألا تمول الأرباح الإجرامية الأعمال الإرهابية، ولا سيما الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات. إن استمرار ارتفاع الغلة، وتزايد انتشار المخدرات الاصطناعية، ودينامية السوق الأوروبية - الآسيوية كلها يجب أن تحفزنا على التصرف.

يجب علينا أيضا أن نضمن عدم إفلات الإرهابيين من العقاب. وتجب محاكمتهم على أفعالهم في أسرع وقت ممكن أينما ارتكبوها.

إن المنطقة التي نتعامل معها اليوم تواجه تحديات كبيرة. وقد أدى استيلاء طالبان بالقوة على أفغانستان إلى أزمة إنسانية حادة وانحيار اقتصادي في البلد، الأمر الذي أصبح ملموسا بالفعل، وقد يؤدي إلى مزيد من التداعيات الكبيرة في جميع أنحاء المنطقة وعلى الصعيد الدولي. وكان رد المجتمع الدولي واضحا جدا، فقد وضع خمسة شروط مسبقة لأي تطبيع للعلاقات مع الطالبان. ومن بين هذه الشروط قطع صلات طالبان بالجماعات الإرهابية، حيث يستمر التهديد الإرهابي. وقد ازدادت الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان، وبصورة أعم، يبدو أن الجماعات الإرهابية، بمن فيها تنظيم القاعدة، قد استمدت قوتها من استيلاء الطالبان على السلطة.

وفي الوقت نفسه، فإن فرنسا ملتزمة بالجهد الجماعي لمساعدة الشعب الأفغاني. وبحلول نهاية عام ٢٠٢١، تم صرف المعونة الإنسانية الاستثنائية بالكامل، ١٠٠ مليون يورو التي أُعلن عنها في المؤتمر الذي انعقد في جنيف في ١٣ أيلول/سبتمبر، ولا سيما من وكالات الأمم المتحدة. وبينما سنستعرض قريبا طرائق وجود الأمم المتحدة في أفغانستان، سنهتم بكونها استجابت للتهديدات الحالية،

إن السيادة والسلامة الإقليمية هما مسألتان في صميم ميثاق الأمم المتحدة، وأساسيتان لعمل مجلس الأمن.

نرحب بالشراكات الإقليمية في حفظ السلام حيث يتقاسم الشركاء قيم ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونشدد على أهمية سيادة الأمم المتحدة في البعثات الممولة من الأمم المتحدة والبعثات التي تفوضها الأمم المتحدة، ونشدد مرة أخرى على أهمية احترام حقوق الإنسان ومراعاة المساواة بين الجنسين أثناء العمليات التي تقوم بها البعثات رادا على التهديدات الأمنية. ومن الحيوي أيضا تطبيق سياسة الأمم المتحدة المتعلقة بالمواظبة الواجبة في مجال حقوق الإنسان أينما تعمل الأمم المتحدة مع جهات خارجية فاعلة.

أخيرا، نود أن نشدد على أهمية سيادة القانون بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر التعاون المؤسسي، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطته، وأشكر والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي على عرضه بشأن أنشطة المنظمة.

يتعين على الأمم المتحدة أن تتعاون مع المنظمات الإقليمية لمعالجة الأزمات التي تؤثر على العالم. ولأن تلك المنظمات هي الأقرب إلى الوضع الميداني، فإنها أول من يشهد هذه الأزمات. وهي تعرف أيضا الجذور العميقة لتلك الأزمات والحلول الفعالة لحسمها ومنع وقوعها. وهذا هو الهدف الكامل من الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجب أن يكون إطارا لجميع أشكال التعاون مع المنظمات الإقليمية. ويجب أن تكون أهداف المنظمات الإقليمية ومبادئها وإجراءاتها متوافقة مع ميثاقنا التأسيسي.

ويجب على هذه المنظمات أيضا أن تحترم حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة والمشاركة الكاملة والمتساوية والواسعة والفعالة للمرأة في جميع جوانب الحياة العامة، وأن تعمل على النهوض بها. تلك هي الظروف التي تُمكن من إحلال السلام والأمن الدائمين، ومن هنا يجب أن يظل تعزيز تلك الحقوق واحترامها في صميم كل تعاون للأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية، وفي صميم عملنا الجماعي.

فرص التعاون والتحديات التي تتعارض مع تعزيز التعاون. وفي هذا السياق، أذكر بورقة العمل التي قدمتها غانا إلى اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم المتحدة، بعنوان "تعزيز العلاقات والتعاون بين الأمم المتحدة والترتيبات أو الوكالات الإقليمية في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية"، والتي تهدف إلى سد الثغرات أو معالجة مواطن القصور الواضحة على مستوى التعاون وعلاقات العمل بين الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية في سياق التسوية السلمية للنزاعات.

ويرى وفدي أن تعزيز التعاون ينبغي أن يستند إلى ترتيبات محددة بوضوح مع آليات للرصد والتقييم الدوريين. كذلك نرى فرصا لزيادة دور الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحوث، والنساء والشباب في الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام من خلال شراكات منسقة مع المنظمات أو الترتيبات الإقليمية.

وفي سياق منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وسعيا إلى تحديد فرص تعزيز الأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية، أود أن أتكلم معكم ثلاث نقاط موجزة.

أولا، نلاحظ الإعلان المشترك الصادر عن الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، ونشجع على إجراء المزيد من المشاورات المنتظمة بين المنظمين للمساعدة على تجاوز الاختلافات المفاهيمية في فهم التحديات الأمنية للمنطقة الأوروبية الآسيوية وتحسين الاستجابات المنسقة اللازمة للتصدي لهذه التحديات. ولذلك، يلزم القيام بالمزيد، وليس القليل، من المشاورات في إطار صيغة منظمة.

ثانيا، ينبغي تعزيز ثروة خبرة الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية في تعاملها مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ولا سيما من خلال مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية. ويمكن للمنظمين أن يعملوا معا بشكل أوثق في تحديد الأسباب الجذرية للصرعات في المنطقة الأوروبية الآسيوية، ووضع حلول مشتركة في سياق استدامة السلام من خلال برامج تُصمم لمنع اندلاع الصراع وتبعيده واستمراره وتكراره.

وأيا للشواغل المستمرة، وهي احترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، في البلد من جانب الجميع، بدءا بحركة الطالبان.

أخيرا، فيما يتعلق بالحالة في كازاخستان، أود أن أكرر رغبتنا في التشديد تشديدا كاملا على الظروف التي أدت إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الثاني/يناير. ويجب أن يظل احترام سيادة القانون أولوية.

السيد أعيان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بحضوركم، سيدي، في مناقشة اليوم. وأرحب أيضا بحضور أميننا العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وكذلك الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وأحيط علما مع التقدير بالملاحظات المتبصرة التي أدلىا بها على التوالي. وأرحب أيضا بممثلي الدول الأعضاء الخمس المشاركة في هذه الجلسة وفقا للمادة ٣٧.

مما لا شك فيه أن مجلس الأمن الهيئة الأولى التي صممها مهندسو النظام الحالي لصون السلم والأمن الدوليين. غير أن مؤسسي منظمنا سلموا أيضا بأنه، إلى جانب العمل الذي يقوم به المجلس والجمعية العامة والأمين العام، ويجب على الدول التي يتشابه وجودها مع مصائر المناطق أن تحافظ على السلام الذي خطط له داخل الأمم المتحدة في المناطق الواقعة فيها تلك الدول. لذلك فإن ميثاق الأمم المتحدة متبصر في تصور منظمة تعمل مع الترتيبات الإقليمية أو الوكالات الإقليمية لمنع نشوب الأزمات وإدارتها وحسبها.

إن الترتيبات الإقليمية المنصوص عليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة تمثل في هذا الصدد فرصة حقيقية ولكن كثيرا لا يتم تسخيرها على نحو جيد لإحلال السلام في جميع بقاع العالم. والواقع أن التجارب التاريخية والمعاصرة الأخيرة أكدت ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون الأفضل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لضمان الأمن والتمتع بثمار السلام.

إذ ترحب غانا، بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ترى أن هذه المناقشات يمكن أن تساعد في تحديد

وتنسيقها مع المنطقة وداخلها لتحقيق الأهداف المشتركة. وتلك الأهداف واضحة وبسيطة: استقلال دول وسط آسيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ونؤيد حرية دول وسط آسيا في السعي إلى تحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية والأمنية وفق شروطها الخاصة.

ويسعى منتدى ١٠٥ إلى تعزيز الأمن والازدهار الإقليميين من خلال التركيز على نهج تحترم الحقوق إزاء قضايا الأمن القومي والنهوض بالتنمية الاقتصادية والتصدي لتغير المناخ. ومنذ إنطلاقه في عام ٢٠١٥، أسهم المنتدى بشكل كبير في الجهود الرامية إلى زيادة الترابط الاقتصادي والتجارة والتخفيف من التحديات البيئية والتصدي بشكل مشترك للتهديدات الأمنية والدعوة إلى تمكين المرأة.

وإلى جانب عملنا من خلال منتدى ١٠٥، تتخبط الولايات المتحدة في جميع أنحاء وسط آسيا في العديد من المبادرات الثنائية والإقليمية التي تعزز الأمن والازدهار واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتدعم الولايات المتحدة عمل وحدة إجراءات مكافحة الإرهاب ووحدة أمن وإدارة الحدود التابعتين لإدارة مكافحة التهديدات عبر الوطنية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون. وتعزز تلك الجهود الاعتماد على سيادة القانون وتنفيذ إطار قانوني لمكافحة أنواع التشدد والتطرف التي تؤدي إلى العنف أو الإرهاب. وتدعم الولايات المتحدة أيضا الجهود التي تبذلها الدول المشاركة والشركاء لتحسين تبادل بيانات السفر ومنع الاحتيال فيما يتعلق بالسفر، مما يؤثر تأثيرا مباشرا على منع سفر الإرهابيين في جميع أنحاء المنطقة.

وفيما يتعلق بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، يساورنا القلق لأن المنظمة لجأت مؤخرا لنشر قوات عسكرية في كازاخستان - وهو أول انتشار لقوات تابعة للمنظمة منذ إنشائها - قبل بذل جهود متواصلة عن طريق الحوار الوطني والمصالحة وتسوية المنازعات سلميا. وقد أكد مجلس الأمن أن النهوض بتلك الجهود هو أهم دور تؤديه المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين. وإذا كانت منظمة معاهدة الأمن الجماعي تسعى إلى تطوير قدرتها على حفظ السلام، فمن المهم أن تضع في اعتبارها أن عمليات السلام أداة هامة ومفيدة لحماية

ثالثا، لقد أثبتت ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي اهتماما واضحا بتطوير قدراتها. وسيتطلب المزيد من عمليات التنمية تلك مشاركة وثيقة مع الأمم المتحدة وبطريقة تكفل إدماج الترتيبات المنسقة الموجودة في ذلك السياق مع الترتيبات الإقليمية الأخرى، مثل الاتحاد الأفريقي. وقد أدى التعاون مع الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد إلى وضع بضع مبادرات، بما في ذلك فرقة العمل المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المعنية بالسلام والأمن، والإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في مجال السلام والأمن. وفي هذا الصدد، وبينما نحيط علما بنشر قوة منظمة معاهدة الأمن الجماعي في كازاخستان في أوائل هذا العام، نعتقد أن توثيق التعاون بشأن أي نشر في المستقبل من شأنه أن يعزز خضوع مجلس الأمن للمساءلة عن الإجراءات المتخذة في سبيل تحقيق السلام والأمن الإقليميين.

وأود أن أختتم بياني بتوجيه الانتباه مرة أخرى إلى الفرص العديدة غير المستغلة المتاحة لتعزيز تنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن فعاليتنا كمجلس تكمن في تعميق هذا التعاون.

السيد دي لورانتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته. كما أعرب عن امتناني للأمين العام زاس، من منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

تؤيد الولايات المتحدة بقوة عمل المنظمات الإقليمية في جميع أنحاء العالم وترحب بإسهاماتها في السلام والأمن الدوليين والتنمية المستدامة والازدهار وفي دعم وحماية حقوق الإنسان. كما نؤيد التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة لمنع نشوب النزاعات وحلها، سواء من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة أو تشجيع الحوار السياسي مع جميع الأطراف المعنية أو النهوض بالجهود الرامية إلى بناء سلام عادل ودائم ومستدام.

وترتبط الولايات المتحدة بشراكات مع العديد من المنظمات الإقليمية على الصعيد العالمي، ونحن فخورون بشراكاتنا القوية في وسط آسيا. إن منتدى ١٠٥ - دول وسط آسيا الخمس والولايات المتحدة - منبر دبلوماسي أساسي يعزز تعاون الولايات المتحدة

أولاً، ترحب كينيا بالعمل الجاري لتعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ويُذكرنا التاريخ والتجربة بأنه عندما يكون هناك تعاون جيد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يمكن احتواء الأزمات الناشئة بفعالية ويمكن التحكم في آثارها على السلام والأمن. ولكن عندما تختلف مرجعياتنا أو نتخذ إجراءات أحادية الجانب، تصبح النزاعات معقدة بلا داع ومطولة ويجري تحويلها وتصبح، بالتأكيد، أكثر تدميراً. ولهذا السبب، في أفريقيا، على سبيل المثال، أصبح دور المنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، باعتبارها جزءاً من منظومة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي، لا غنى عنه، لا سيما بوصفها أول ملاذ للبحث عن حلول للتحديات في السياق دون الإقليمي لكل منظمة على حدة.

ثانياً، تتطلب الحلول السلمية للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان تنسيقاً متواصلًا بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. واعتماد أفضل الممارسات في التعامل مع التهديدات المشتركة أمر بالغ الأهمية لضمان التكامل والاستجابة المتناغمة للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ولذلك، تشيد كينيا بالجهود المستمرة التي تبذلها منظمة معاهدة الأمن الجماعي لتعزيز قدراتها في مجال حفظ السلام وجهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب وغيره من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والهجرة غير النظامية والاتجار بالبشر، فضلاً عن الاستجابة للكوارث، مما يسهم في تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

ثالثاً، نلاحظ أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي وبلدان المنطقة يتيح منبراً هاماً لإيجاد حلول مشتركة لتحدياتها المشتركة، مما يعزز البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية في وسط آسيا. ونطلب من الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي إجراء مسح وتحليل مشتركين للأفاق من أجل توجيه الإجراءات الاستراتيجية التي تحظى بدعم محدد من الدول الأعضاء في المنطقة.

المدنيين وتخفيف حدة النزاع في ظروف محددة وأنه يجب الاضطلاع بها مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وكما قلنا سابقاً في المجلس، تؤكد الولايات المتحدة التزامها تجاه المنظمات الإقليمية ودعمنا لعمل الأمم المتحدة لبناء شراكات مع تلك الكيانات بوصفها قاطرات للعمل للدبلوماسية. ونرحب بتعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز حقوق ورفاه جميع الأشخاص، بمن فيهم الفئات السكانية الممثلة تمثيلاً ناقصاً والمعرضة للخطر مثل النساء والشباب والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين وأفراد الأقليات الدينية والعرقية والأشخاص ذوي الإعاقة. وتستحق أصوات الجميع أن تُسمع ويجب أن تُدمج لضمان أن تكون القرارات المتعلقة بالنزاعات شاملة للجميع وأن تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والسيد ستانسلاف زاس، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على إحاطتيهما ووجهات نظرهما بشأن الموضوع قيد المناقشة. وأرحب أيضاً بمشاركة الدول الأعضاء في المنظمة.

يتعرض السلام والأمن الدوليان اليوم لضغوط هائلة من شبكة متنامية من التهديدات تتراوح بين النزاعات المسلحة بين الدول وداخل الدول والإرهاب والتطرف العنيف والجرائم المنظمة عبر الوطنية الأخرى. وترى كينيا أن استخدام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة لأقصى حد يجب أن يكون حجر الزاوية في التصدي لتلك التهديدات.

وما فتئت كينيا تؤيد دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تعمل في شراكة مع الأمم المتحدة، باعتبار ذلك أكثر الخيارات استراتيجية في الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في القرن الأفريقي وفي القارة بأسرها. ولذلك، فإنني أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم للنظر في موضوع تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وسأقصر ملاحظاتي على أربع نقاط.

في تسوية المنازعات، لا سيما في حالات الصراع. المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، نظرا لمعرفتها المتعمقة بالعوامل والتعقيدات المحلية، هي في موقع فريد يمكنها من الإسهام في توفير حلول أفضل للنزاعات في مناطقها. ولذلك نحن نؤيد الانخراط النشط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، تمثيا مع ميثاق الأمم المتحدة.

لقد شهد النظام العالمي الذي ورثناه في أعقاب الحرب العالمية الثانية تحولا كاملا. وبالمثل، فإن التهديدات التي واجهتها الدول الأعضاء حين تأسست الأمم المتحدة قبل ٧٥ عاما قد تغيرت أيضا بشكل كبير. التحديات الأمنية المعاصرة مثل الإرهاب والتطرف والاتجار بالمخدرات والجريمة عبر الوطنية والجائحات هي تحديات تتجاوز الحدود المادية أو السياسية. ولمواجهة هذه التحديات المتنوعة بشكل فعال نحتاج إلى عمل منسق ومتضافر عابر للحدود. ولذلك يمكن أن يكون تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مفيدا في هذا الصدد.

اليوم أصبحت المنظمات الإقليمية أكثر حزما، وتزايدت ثقة الدول الأعضاء في أعمالها. وقد أدى ذلك إلى تضافر إيجابي في أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وتتوه الهند بالتعاون الجاري بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي استنادا إلى الإعلان المشترك بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي لعام ٢٠١٠. كما أن مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى قد أسهم في تعزيز التعاون بشأن مسائل متعلقة بالمصالح والشواغل المشتركة، ولا سيما الإرهاب والتطرف العنيف والاتجار بالمخدرات.

إن آسيا الوسطى هي منطقة أساسية في رؤية الهند لجوار ممتد متكامل ومستقر. وقد بلغ عمر العلاقات الدبلوماسية بين الهند ودول آسيا الوسطى ٣٠ عاما ذات مغزى. وفي تلك المناسبة كان رئيس الوزراء شري ناريندرا مودي قد استضاف أول مؤتمر قمة بين الهند وآسيا الوسطى بالوسائل الإلكترونية في ٢٧ كانون الثاني/يناير. وكان المؤتمر رمزا للأهمية التي يوليها قادة الهند وبلدان آسيا الوسطى لشراكة شاملة ودائمة بين الهند وآسيا الوسطى.

رابعا، في عالم تسوده العولمة والعديد من التهديدات الأمنية فيه هي تهديدات مشتركة يمكن أن تكون عمليات التبادل المنتظمة بين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع الأمم المتحدة أمرا مثيرا، ليس في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات فحسب بل أيضا في بناء أطر تعاونية لمواجهة التهديدات العابرة للمناطق مثل الإرهاب والقرصنة والجريمة البحرية. ونوصي بأن تحرص منظمة معاهدة الأمن الجماعي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الانخراط والعمل معا في هذا الصدد.

وفي الختام، وأكد مجددا التزام كينيا بالقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وسنواصل العمل الجماعي مع كافة الأعضاء على جميع المستويات لتعزيز التعاون الدولي في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد تيروموتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على تنظيمكم هذه الجلسة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مع التركيز بشكل خاص على منظمة معاهدة الأمن الجماعي. أذكر باعتزاز زيارة نائب الوزير سيرغي فيرشينين إلى نيودلهي قبل أسبوعين واجتماعاته مع قيادتنا.

أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وأمين عام منظمة معاهدة الأمن الجماعي ستانسلاف زاس على إحاطتهما الشاملتين اليوم. وأرحب بحضور الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في جلسة اليوم. وأغتتم هذه الفرصة أيضا لأهنئ منظمة معاهدة الأمن الجماعي، التي تحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها.

إن الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة يمنح المنظمات الإقليمية دورا خاصا في معالجة المسائل المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين. والواقع أن المادة ٥٢ من الميثاق تشجع على تسوية المنازعات عن طريق ترتيبات إقليمية أو من جانب الوكالات الإقليمية. ولقد أثبتت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مرارا وتكرارا مدى أهمية دورها في صون السلم والأمن الدوليين. فلدى هذه المنظمات دور هام

حارا بالأمين العام زاس في جلستنا اليوم. وأود أن أנוه بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مناقشة اليوم.

إننا في أيرلندا نقدر كثيرا الدور الحيوي الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تؤديه في بناء السلام والحفاظ عليه. إنه تقدير نابغ مباشرة من تاريخنا وتجربتنا الوطنية. فلقد كانت عضويتنا في الاتحاد الأوروبي أساسية لنمو بلدنا وتنميته. ولكن الاتحاد الأوروبي أدى أيضا دورا رئيسيا في مسيرة السلام والمصالحة في جزيرة أيرلندا.

إن هذا المجلس مكلف بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ولكننا نعلم أن هذا يتطلب جهودا جماعية ومتعددة المستويات. لقد رأينا مرارا وتكرارا الدور الحاسم الذي يمكن للمنظمات الإقليمية أن تؤديه، من تشجيع الحوار إلى الوساطة إلى تعزيز تدابير بناء الثقة.

ومن الواضح أن توطيد التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية يعزز قدرتنا على منع نشوب النزاعات وحلها وعلى النهوض بتحقيق الأهداف والمقاصد الأعم لميثاق الأمم المتحدة.

تساعد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام البلدان على اجتياز الطريق الصعب من النزاع إلى السلام. وفي هذا السياق، قامت المنظمات الإقليمية أيضا بدور هام. ويوصف أيرلندا بلدا مساهما بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ أمد بعيد فهي تشارك أيضا في عدد من بعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي المأذون لها من الأمم المتحدة. إنها تدعم السلام والأمن، وتيسر عمليات سياسية، وتحمي مدنيين، وتعزز حقوق الإنسان، وتؤازر سيادة القانون.

وخلال السنوات الـ ١٥ التي انقضت منذ إنشاء مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى، دعم هذا المركز الجهود المشتركة التي تبذلها دول آسيا الوسطى لبناء السلام والأمن في منطقتها من خلال التعاون. وتلك الجهود عملية مستمرة غير أن بلدان آسيا الوسطى سعت إلى ضمان نتائج أفضل لمواطنيها، يبحثها عن حلول للتحديات المشتركة المتأصلة في التعاون. وقد بدأت المساعي المشتركة بشأن إدارة المياه عبر الحدود والمناخ والأمن ومكافحة المخدرات والتجارة عبر الحدود في إرساء الأساس لمجتمعات

وبروح شراكتنا الإنمائية مع منطقة آسيا الوسطى قدمت الهند، في جملة أمور، خطا ائتمانيا بقيمة بليون دولار لمشاريع تنمية ذات أولوية. وتقدم الهند أيضا منحا للمساعدة في تنفيذ مشاريع تنمية مجتمعية ذات تأثير كبير. وأنشأنا منصة "الحوار بين الهند وآسيا الوسطى" لتعزيز التعاون بين الهند وبلدان آسيا الوسطى. وقد أعربت بلدان آسيا الوسطى عن تقديرها للخطوات التي اتخذتها الهند لتحديث البنية التحتية لميناء شاباهار في إيران، والذي سيصبح حلقة وصل هامة في اتصالات التجارة والنقل بين أسواق وسط وجنوب آسيا. وترحب الهند باهتمام بلدان آسيا الوسطى باستخدام خدمات ميناء شاباهار. ولقد ظهر هذا الميناء الآن كمركز عبور تجاري للمنطقة. وفي سياق عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تشارك الهند أيضا في الانتشار مع قوات كازاخستانية داخل الكتيبة الهندية في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مما يعكس شراكتنا الطويلة الأمد.

التطورات في أفغانستان ستكون لها تداعيات أوسع نطاقا على منطقة آسيا الوسطى، ولا سيما التزايد المحتمل للإرهاب الدولي والاتجار بالمخدرات النابغين من الأراضي الأفغانية. ويجسد القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١) توقعات المجتمع الدولي بأنه ينبغي عدم استخدام الأراضي الأفغانية لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها. يتعين على المجتمع الدولي أن يدرك الشواغل التي تشعر بها بلدان آسيا الوسطى فيما يتعلق بالتطورات في أفغانستان.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعمنا القوي للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. في ظل الظروف الصعبة الراهنة التي تسببها جائحة مرض فيروس كورونا على الصعيد العالمي ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها أن تواصل العمل عن كثب مع المنظمات الإقليمية لضمان مرونة سلاسل الإمداد بالأدوية واللقاحات. ونعتقد أن هذه الشراكة مهمة لتعزيز السلام والتنمية العالميين.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بنائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين بيننا هذا الصباح. كما أشكر الأمين العام على إحاطته التي قدمها في وقت سابق، وأرحب ترحيبا

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أنهو بوجود نائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين هنا اليوم. كما أشكر السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد ستانلاف زاس، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على إحاطتهما أمام مجلس الأمن.

إن من الأهمية بمكان، في الوقت الذي لا يزال العالم يواجه فيه تحديات تتعلق بالسلام والأمن تفاقمت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا المستمرة، تعزيز الشراكات والنهوض بالروابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولا ينبغي لها أن تكمل بعضها بعضا فحسب، بل وينبغي لها أيضا أن تضافر الجهود الرامية إلى استحداث أدوات فعالة لمنع نشوب النزاعات والوساطة وإدارة الأزمات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ولدينا أمثلة مختلفة على هذه الشراكات.

فشراكة الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي، على سبيل المثال، تكتسي أهمية خاصة. والبرازيل تؤيد دور الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في البحث عن حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ولتجنب ازدواجية الجهود واستخدام الموارد المتاحة على الوجه الأمثل، نحتاج إلى مواصلة العمل من أجل تحسين التعاون بين الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وكذلك بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأشد بصفة خاصة في ذلك الصدد يعمل مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، الذي يستحق التعزيز.

ومنظمة الدول الأمريكية في منطقتنا في وضع جيد للإسهام في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة وتعزيزها، فضلا عن الأمن المتعدد الأبعاد. فالأمن، من وجهة نظر منظمة الدول الأمريكية، متعدد الأبعاد في طبيعته نظرا لأننا نواجه تهديدات تقليدية للأمن وتهديدات جديدة ذات خصائص معقدة على حد سواء.

وفيما يتعلق بمنظمة معاهدة الأمن الجماعي على وجه التحديد، نرحب بتجديد التزامها بالتصدي للتحديات المشتركة. وقد كانت الاشتباكات الأخيرة على الحدود بين طاجيكستان وقرغيزستان في كانون الثاني/يناير الماضي مدعاة للقلق الشديد. ونشيد بجهود المنظمة

واقتصادات أقوى وأكثر استدامة وقدرة على الصمود في جميع أنحاء المنطقة.

إننا نرحب بانخراط بلدان آسيا الوسطى في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والبرامج المتعلقة بالشباب والسلام والأمن. فنحن نرى أن تلك مسائل حاسمة لصون السلام والاستقرار في المنطقة. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور حاسم في دعم تلك الجهود الإقليمية. وتجمع القيادات النسائية في آسيا الوسطى دليل واضح على الأثر الذي لا يمكن إنكاره لانخراط المرأة في بناء السلام والدبلوماسية الوقائية.

وتوفير مساحات لشباب آسيا الوسطى لمعالجة القضايا التي تؤثر عليهم بشكل مباشر يشجع على التعاون والحوار التفاعلي. كما إنه يمهّد الطريق لاستمرار السلام والاستقرار الإقليميين. وتحت أيرلندا بقوة على استمرار تحديد أولويات المرأة والسلام والأمن وبرامج الشباب والسلام والأمن في جميع شراكات المنظمات الإقليمية.

وتدرك أيرلندا جيدا من تاريخها أن التقدير المتكافئ والتفاهم المتبادل - وهما لبنتان أساسيتان للسلام - يتحققان من خلال حوارات بناءة بين الأشخاص تقوم على المساواة. ونعلم كذلك قيمة الدعم الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية لعمليات السلام وجهود بناء السلام.

وقد أكدت الأحداث الأخيرة في كازاخستان أهمية الدبلوماسية الوقائية والتعاون الوثيق من قبل الدول المجاورة في منع نشوب النزاعات المزعجة للاستقرار. وقد شعرت أيرلندا وشركاؤها في الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء العنف الذي وقع في أعقاب الاحتجاجات السلمية في جميع أنحاء البلد. إن احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان لجميع المواطنين أمر أساسي للسلام والاستقرار في جميع الظروف، بما في ذلك في كازاخستان.

وستظل أيرلندا دائما مدافعة قوية عن المبادئ الديمقراطية وحق الشعب في تحديد قاداته السياسيين ونظام حكمه.

وختاماً، تكرر أيرلندا تأكيد دعمها القوي لاستمرار وتعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة. وبالعامل معا، يمكننا أن نفعل المزيد، ويمكننا أن نقوم بذلك على نحو أفضل.

المتعددة الأطراف. ويحصل المجتمع الدولي على مكاسب من التعاون القوي والمتجدد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتعزيز السلام والأمن. وينبغي أن تقوم المبادئ والقيم الدافعة لهذا التعاون على احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أن تكون الأهداف المشتركة لذلك التعاون تعزيز السلام والمصالحة والاستقرار والحرية والرخاء الاقتصادي. ونتوقع من المنظمة وأعضائها العمل معا لتحقيق تقدم في هذا السياق.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): تقدر الصين مبادرة روسيا بعقد هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والأمين العام ستانسلاف زاس على إحاطتهما اللتين قدمتا رؤى هامة لجلسة اليوم. وأرحب أيضا بأعضاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي الممثلين في جلسة اليوم.

إن تعزيز التعاون في مجال السلام والأمن بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يفضي إلى تعزيز عالمية وفعالية آليات الأمن الجماعي وتحسين صون السلام والأمن الدوليين.

وقد قامت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بوصفها منظمة أمنية إقليمية ذات تأثير مهم، بدور مهم في صون استقلال الدول الأعضاء فيها وسيادتها وسلامتها الإقليمية، وفي منع التهديدات والتحديات الجديدة التي تواجه الأمن الإقليمي والتصدي لها.

وتقدر الصين التعاون الذي تم في السنوات الأخيرة بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة في مجالات مكافحة الإرهاب ومكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وحفظ السلام. ونحن ندعم منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مواصلة الاستفادة من مزاياها وتحقيق التآزر مع جهود الأمم المتحدة لصون السلام والأمن الدوليين.

وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١، اعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء، في دورتها الخامسة والسبعين، القرار ٢٧٦/٧٥ المتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، الذي

على دورها في وقف المواجهة المسلحة على الحدود الطاجيكية - القيرغيزية. ونردد ما قاله الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بأن هذا النزاع يجب أن يحل حصرا على طاولة المفاوضات، حيث ستجد الدول الأعضاء سبلا سلمية لحل خلافاتها. وينبغي للمنظمات الإقليمية أن تجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين في حالات النزاع، ليس ذلك فحسب، بل وأن تقدم كذلك دعما قويا لتدابير بناء الثقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في كازاخستان، نكرر تأكيد دعمنا للحوار والتفاوض من أجل تحقيق التغيير السياسي من خلال الوسائل السلمية ونبذ العنف. ونأمل أن تتمكن كازاخستان من التغلب على عواقب أحداث كانون الثاني/يناير الماضي. وينبغي الحفاظ على سيادة القانون وتعزيزها، وينبغي أن تظل حكومة كازاخستان ومؤسساتها يقظة ومستجيبة لتطلعات الشعب المشروعة.

ونلاحظ أن التعاون فيما بين أعضاء المنظمة قد حقق بالفعل نتائج هامة في معالجة مسائل مختلفة. والإدارة المشتركة للمياه الشحيحة مثال على ذلك. ونحن ندرک أنه لا تزال هناك تحديات هامة أخرى، مثل الأنشطة الإجرامية المستمرة في جميع أنحاء المنطقة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وخطر الإرهاب والتطرف. وعلاوة على ذلك يجب على المنظمات الإقليمية، في ظل الظروف العالمية الصعبة الراهنة الناجمة عن الجائحة، أن تنظر في أفضل السبل للعمل مع الحكومات الوطنية لضمان قدرة سلاسل الإمداد الطبي واللقاحات والمواد الصيدلانية النشطة على الصمود.

وكذلك يكتسي عمل المنظمة بشأن المرأة والسلام والأمن أهمية كبيرة. فيجب على المجتمع الدولي أن يدعم جميع المبادرات الرامية إلى زيادة الوعي والقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ونحس على أن تظل الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في صميم جميع أنشطة المنظمة في مجال عمليات السلام وإدارة الأزمات. ونرى أن ذلك يشكل حجر الزاوية في أي شراكة لبناء السلام.

ونعتقد أن لمختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أهمية كبيرة في التصدي للتحديات العالمية، والأمم المتحدة في قلب الجهود

التحديات الأمنية التقليدية وغير التقليدية. وما زالت تهديدات الإرهاب والتطرف والانفصالية في ازدياد. وقد أصبحت المشاكل، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والمخدرات، أكثر بروزا من أي وقت مضى. وتلك المشاكل، التي تفاقمها جائحة مرض فيروس كورونا، تشكل تحديات خطيرة للأمن والتنمية في جميع البلدان.

وينتهج بلد معين على وجه الخصوص سياسات هيمنة أحادية الجانب، ويمارس سياسات القوة بشكل مسعور ويضر بالمصالح الأمنية والإنمائية لبلدان أخرى بوسائل غير سليمة من خلال إثارة حرب عالمية جديدة، ومن خلال التنافس الجيوسياسي، الأمر الذي قوض بشدة النظام الدولي والاستقرار الاستراتيجي العالمي. وفي مواجهة هذه الحالة المعقدة الخطيرة، يتعين على المجتمع الدولي أن يمارس تعددية الأطراف الحقيقية وأن يعارض سياسات التكتل وتشكيل الزمر. كما يتعين عليه تعزيز التضامن والتعاون والتصدي للمواجهة وممارسة الضغوط. ويتعين عليه كذلك تعزيز المساواة والثقة المتبادلة ومعارضة تمرر السلطة. ولا يمكننا أن نتكاتف لبناء عالم أكثر ازدهارا واستقرارا وإنصافا وعدلا إلا بمواصلة السير على الطريق الصحيح.

والصين والدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، بما فيها روسيا، شركاء مهمون يتمتعون بصداقة طويلة الأمد وثقة متبادلة. وفي ظل الخلفية الجديدة، تقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي لتعميق التعاون في مجالات مبادرة الحزام والطريق، والاقتصاد والتجارة والأمن والمشاركة الشعبية والثقافية، لتحسين قدرتنا على الاتصال الإلكتروني وتعزيز عملية التكامل الاقتصادي. وسنستكشف وسائل فعالة لإطلاق العنان الكامل لإمكانات التعاون التي توفرها الآليات، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون، من أجل تضييق الخناق على الإرهاب وتعزيز السلام المستدام والازدهار المشترك في المنطقة وبناء مجتمع أكثر تقاربا له مستقبل مشترك.

وقد أشار بعض أعضاء المجلس في مداخلاتهم إلى الحالة في أفغانستان. والأولوية القصوى للمجتمع الدولي في أفغانستان الآن هي

يرحب بنتائج التعاون بين المنظمين ويحدد طريقة التخطيط لتعاونهما في المستقبل. والقرار ذو أهمية كبيرة.

وفي الآونة الأخيرة، اندلعت أعمال عنف واسعة النطاق مناهضة للحكومة في كازاخستان، مما تسبب في خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات. ويساور الصين بالغ القلق إزاء هذه المسألة. وتؤيد الصين جميع التدابير التي تفضي إلى إعادة الاستقرار إلى كازاخستان. وفي الوقت نفسه، تعارض الصين بشدة محاولات أي قوة لتقويض استقرار كازاخستان أو تهديد أمنها. ونحن ضد محاولة القوى الأجنبية الخارجية إثارة الفلاقل وما يسمى بالثورة الملونة في كازاخستان. وبخصوص هذه المسألة، بعث الرئيس الصيني شي جينبينغ برسالة شفوية إلى الرئيس توكايف، أعرب فيها بعبارات واضحة عن دعم الصين لكازاخستان في الحفاظ على استقرارها وإنهاء العنف. وقد أجرى مستشار الدولة ووزير خارجية الصين وانغ يي محادثة هاتفية مع السيد مختار تيلوبيردي نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية كازاخستان، أكد فيها مجددا موقف الصين بهذا الخصوص. وبناء على طلب الحكومة الكازاخستانية، توجهت منظمة معاهدة الأمن الجماعي إلى كازاخستان لمساعدتها في الحفاظ على القانون والنظام في البلد. وفي تلك اللحظة الحرجة، اضطرت منظمة معاهدة الأمن الجماعي بدور إيجابي في تحقيق استقرار الحالة في كازاخستان.

وتتطلع الصين، بوصفها صديقة وجارة وشريكة دائمة لكازاخستان في جميع المجالات الاستراتيجية، إلى تحقيق كازاخستان للسلام والاستقرار الدائمين، وتدعم جهود البلد الرامية إلى استعادة الاستقرار وتنمية اقتصاده وتحسين سبل عيش سكانه. ونعتقد أن السلطات الكازاخستانية قادرة على حل المشكلة على النحو الصحيح وإبقاء البلد على طريق التنمية المطردة والصحية. ونأمل أيضا أن يتمكن المجتمع الدولي من احترام سيادة كازاخستان احتراما كاملا وأن يضطلع بدور بناء في الحفاظ على الاستقرار والتنمية في كازاخستان والمنطقة.

ويستهل العالم فترة جديدة من الاضطراب والتغيير. فالقضايا الإقليمية الساخنة تظهر الواحدة تلو الأخرى، في حين تتشابك

وفي أفريقيا، حققت الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إنجازات مهمة في مجالات عديدة. بل تعززت هذه الشراكة في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجالي السلام والأمن. وأود أن أذكر توثيق العلاقات بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال إجراء مشاورات منتظمة بشأن الأزمات والنزاعات في أفريقيا.

وفي وسط أفريقيا، قامت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إدراكا منها للدور المهم الذي تضطلع به بوصفها حلقة وصل في حفظ السلام، بقيادة الرئيس بونغو أونديمبا وبالاشتراك مع المجتمع الدولي، بوضع الصيغة النهائية لعملية إصلاحها المؤسسي والتنظيمي التي تضطلع بها، بغية تزويد نفسها بالوسائل التي تمكنها من التصدي للتحديات التي تواجهها، خاصة في مجالي السلام والأمن. وفي نهاية المطاف، فإن مشاركة أصحاب المصلحة الإقليميين، إلى جانب إجراءات الأمم المتحدة، تمكننا من تعزيز فعالية عملية تحقيق الاستقرار وفهم التهديدات المستمرة فهما أفضل.

ولئن كان صحيحا أن الأمم المتحدة بذلت، من خلال أعمالها في السنوات الأخيرة، جهدا حقيقيا لإقامة شراكات إقليمية ودون إقليمية، فإن انتشار الأزمات وتعقيدها يدفعنا إلى بذل المزيد من الجهود. ولا تزال المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي أصبحت الآن البعثة الانتقالية للاتحاد الأفريقي في الصومال، تولدان آمالا كبيرة في الشراكة بين الأمم المتحدة وأفريقيا. إنهما مبادرتين إقليميتين رائدتين لحفظ السلام في مكافحة الإرهاب وتتطلبان دعما ماليا ولوجستيا وتقنيا يمكن التنبؤ به من الأمم المتحدة، بالنظر إلى أن حفظ السلام، في المقام الأول والأخير، أولوية من أولويات المجلس، عملا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة.

وفيما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، يجب أن نذكر بأن تلك المنظمة تغطي منطقة شاسعة - من أوروبا الشرقية إلى الشرق الأقصى - ولديها إمكانات سياسية ودبلوماسية وعسكرية كبيرة، فضلا عن استراتيجية أمنية جماعية تمتد إلى عام ٢٠٢٥. وقد أظهرت منظمة معاهدة الأمن الجماعي التزامها

بذل كل ما في وسعه لتجنب حدوث أزمة إنسانية. وتحقيقا لتلك هذه الغاية، يجب بذل جهود ضخمة لتقديم الإغاثة الإنسانية، وينبغي إعادة الأصول الخارجية التي تعود إلى أفغانستان بسرعة وبصورة كاملة إلى الشعب الأفغاني. كما سنكثف الاتصالات والتنسيق في مجال السياسة الخارجية مع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ونقيم شراكة وثيقة على المنابر المتعددة الأطراف، مثل الأمم المتحدة، من أجل الإسهام بشكل إيجابي في الحفاظ على النظام الدولي، على أساس القانون الدولي، وحماية دور التنسيق المركزي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه المناقشة بشأن مسائل محورية جدا بالنسبة لمعظم الدول الأفريقية. تنتظر الدول الأفريقية إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على أنها جهات فاعلة رئيسية في الاستجابة للأزمات والنزاعات الدولية، وتدعو على نحو متزايد إلى تعميم الخطاب الإقليمي لدى نظر مجلس الأمن بخصوص البنود المدرجة في جدول أعماله. وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، السيد ستانسلاف زاس، على إحاطتهما النيرتين. وأرحب أيضا بمشاركة الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي في هذه المناقشة.

ويقودنا اختيار هذا الموضوع إلى مراجعة وإعادة تقييم الدور الحاسم للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي ظل خلفية أمنية تتسم بأزمات متعددة الجوانب وتتفاقم بسبب جائحة لم يسبق لها مثيل، فإن عدد النداءات الموجهة إلى الأمم المتحدة والطابع الإقليمي المتزايد للأزمات يتطلبان من الأمم المتحدة تعزيز تعاونها الاستراتيجي مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لكفالة الفعالية وزيادة الوعي بالحقائق في الميدان.

وأحد هذه التحديات، وهو تهديد نتعرض له جميعاً، كما سمعنا من قبل، هو الإرهاب الدولي. والتعاون والجهود المنسقة بين الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن هما مفتاح مكافحة الإرهاب في منطقة تضررت بشدة من جراء الحالة في أفغانستان. وفي هذه الظروف، تزداد أهمية تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ولا سيما فيما يتعلق بتبادل المعلومات. وتؤكد المكسيك من جديد أن جميع الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإرهاب يجب أن تكون متماشية مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ومن التحديات الأخرى التي نواجهها جميعاً الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة وتحويل وجهتها. وننوه بجهود بلدان المنطقة للتصدي للاتجار بالمخدرات. بيد أن التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يتطلب التزاماً أكبر، اقترانا برؤية تقوم على المسؤولية المشتركة وبذل جهود مشتركة للتصدي لهذه الآفة على نحو أكثر فعالية. ويشجع القرار ٢٦١٦ (٢٠٢١) على وجه التحديد التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال الأنشطة الحدودية المشتركة، التي لا غنى عنها لوقف الاتجار بهذه الأسلحة قبل وقوعها في الأيدي الآثمة. ويؤكد القرار أيضاً أهمية بناء القدرات داخل الدول الأعضاء لتحقيق ذلك الهدف.

وأختتم بياني بالتأكيد مجدداً على موقف المكسيك في المجلس. وينبغي أن يكون عملنا أكثر وقائية في طبيعته، بغية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، وهي التهميش وانعدام الفرص وعدم المساواة، الآخذة في الازدياد كافة في جميع أنحاء العالم. وتشجع التطرف والتدفق غير المشروع للمخدرات والأسلحة.

وأخيراً، أعتنم هذه الفرصة لأنوه بعمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا في ذلك المجال، فضلاً عن المجالات الأخرى المتصلة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ونأمل أن نتمكن من إيجاد أوجه تآزر جديدة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في الميدان الشامل في تلك المجالات.

في استجابتها للتحديات المشتركة للأمن الجماعي ومكافحة الإرهاب. وقد مهدت هذه الإمكانيات الطريق أمام جهود منظمة معاهدة الأمن الجماعي في منطقة كازاخستان في سياق حفظ السلام، ولدور المنظمة الحاسم في تطبيع الحالة في كازاخستان وتحقيق الاستقرار فيها، من خلال حل إقليمي فعال. وغني عن القول إنه من الحيوي مواصلة تعزيز الشراكة بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ليس فقط في جهود منع نشوب النزاعات وحفظ السلام، ولكن أيضاً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي منع التطرف العنيف والاتجار بالمخدرات.

وأختتم كلمتي بالدعوة مرة أخرى إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الشراكات الإقليمية. ومن النتائج الرئيسية لهذه الشراكات الدعم المقدم إلى الأمم المتحدة في مهمتها المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. والعمل بالتآزر مع المنظمات الإقليمية ليس خياراً، بل هو شرط لا غنى عنه يذكروا بالتزاماتنا القائمة على التضامن الدولي والذاكرة الجماعية لشعوب العالم.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أرحب بنائب الوزير فيرشينين في المجلس. وأشكر الأمين العام غوتيريش والأمين العام زاس على إحاطتيهما. وأرحب أيضاً بممثلي الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

تولي المكسيك أهمية كبرى للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب النزاعات وحلها. وقد أظهرت التجربة أن تلك المنظمات كثيراً ما تكون لديها معرفة أكثر تعمقاً بخصوصيات كل منطقة، وهو أمر أساسي في التصدي بفعالية أكبر للتحديات التي تواجه السلام والأمن.

وقد أبرزت الإحاطات اليوم بالفعل العديد من التحديات التي نواجهها جميعاً. وقد حان الوقت لتحديد فرص جديدة للتعاون والتكامل وتنفيذها.

وفي عام ٢٠٢٠ ركزنا بشكل خاص على البحث عن حلول من خلال المفاوضات والدبلوماسية أثناء رئاستنا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأسفر ذلك التركيز والتصريف بحسن نية في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية في غرب البلقان وأوروبا وخارجها عن نتائج ملموسة في حالتنا فيما يتعلق ببناء علاقات حسن الجوار وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأطفال والنساء والأقليات.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن المنظمات الإقليمية عنصر فاعل مهم وأنها تؤدي غرضها عندما تجسد أهداف وتطلعات جميع أعضائها.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر الاتحاد الروسي على تنظيمه هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ستانسلاف زاس، على عروضهما الثاقبة.

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة لإعطاء الأولوية للآراء الإقليمية في حل النزاعات وفي بناء السلام واستدامته. نحن عضو في مجموعة واسعة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، ونقدر تلك المنظمات على التنسيق والتآزر اللذين توفرهما مناصتها للتصدي المشترك للتحديات المشتركة.

تؤيد دولة الإمارات العربية المتحدة مبدأ الحلول الإقليمية للمشاكل الإقليمية. وتنقل الآليات الإقليمية السياق المحلي والمعارف الضرورية لدعم الحلول المستدامة. وفي بعض الحالات تكون للمسائل الإقليمية عواقب دولية ومن شأن السياق الذي توفره المنظمات الإقليمية أن يرشد مجلس الأمن بصورة حاسمة في عمله. ومن هذا المنظور يسرنا أن تعزز الأمم المتحدة علاقاتها مع مختلف المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بما فيها منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

بناء على هذه العلاقات تأمل الإمارات العربية المتحدة أيضا في تعزيز إشراك الجهات الفاعلة الإقليمية ومساهمتها في مناقشات مجلس

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش على موافقتنا بمعلومات عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. كما أرحب بالأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في جلسة اليوم وأشكره على إحاطته. إن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ممارسة قائمة منذ وقت طويل أسهمت في تعزيز المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، نؤيد منتديات التعاون الإقليمي التي تنهض بتلك المبادئ روحا ونصا.

ونؤيد تبادل أفضل الممارسات وتبادل الآراء مع مختلف المنظمات الإقليمية المعنية بمسائل السلام والأمن والتعاون فيما بين البلدان. ولذلك نرحب بمناقشة اليوم في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على أساس أن جميع المنظمات الإقليمية ينبغي أن تعمل بطريقة شفافة، وفقا لقواعد ومبادئ واضحة. ونؤيد الفكرة القائلة أنه يجب أن يكون بمقدور أي بلد أن يتخذ القرار بحرية تامة بشأن الهيئة الإقليمية التي يرغب في الانضمام إليها أو عدم الانضمام إليها، وفقا لأهداف شعبه وتطلعاته.

ومن هذا المنظور، تابعا بقلق نشر منظمة معاهدة الأمن الجماعي مؤخرا في كازاخستان. ونفهم أن تلك القوى قد غادرت البلد ولكن هناك حاجة إلى الشفافية بشأن هذه المسألة الحرجة لتهيئة مناخ من الثقة والتفاهم. ومن المهم أن تنفذ هذه العمليات في إطار الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحقوق الأساسية. ويتعين على جميع المنظمات الإقليمية أن تلتزم بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني عند المشاركة في أنشطة السلام والأمن. كما أن عمل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة وسط آسيا حاسم في هذا الصدد، ونشيد بالمركز على أنشطته في المنطقة ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتعليم الحدود وإدارة المياه العابرة للحدود وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وهناك أمثلة ممتازة يمكن التعلم منها مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهي من أكبر المنظمات الأمنية الإقليمية في العالم.

مثل الإرهاب أو الاتجار بالمخدرات، لا يمكن احتواؤها بسهولة داخل حدود الدول ولا يمكن أن تعالجها أي دولة بمفردها. وستكون مراعاة خبرة الجيران ومعارفهم ووجهات نظرهم أمراً حيوياً لوضع استراتيجيات شاملة لمنع نشوب النزاعات وحلها.

السيدة هايمبريك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): نرحب بمناقشة

اليوم التي نظمها الاتحاد الروسي وبحضور سعادة نائب الوزير فيرشينين الذي يترأس مجلس الأمن اليوم. ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي على إحاطتهما.

ترحب النرويج بتعزيز التعاون المؤسسي بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية من أجل الاستفادة القصوى من مواردنا المشتركة في مجالي منع النزاعات وبناء السلام. ونؤيد إقامة شراكات بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة فضلاً عن الجهود الرامية إلى تحقيق التسوية السلمية للنزاعات المحلية من خلال ترتيبات إقليمية وفقاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

ومن خلال عمليات السلام والجهود المبذولة لمنع النزاعات والتخفيف من أثارها وحلها تعتبر المنظمات الإقليمية شريكاً هاماً للمجلس. إن التهديدات السياسية والعسكرية التقليدية ليست التحديات الأمنية الوحيدة التي نواجهها اليوم لأن هناك تحديات أمنية متعددة تتراوح بين عدم الاستقرار والنزاع المسلح والحرمان من حقوق الإنسان. وهناك أيضاً تهديدات عابرة للحدود الوطنية مثل التطرف العنيف والإرهاب والجريمة المنظمة، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر. ويعدُّ التعاون الإقليمي ودون الإقليمي أحد السبل الهامة للتصدي لتلك التحديات.

ونعتقد أن الحكم الرشيد وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين واحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية عناصر أساسية في صون السلام والأمن وتحقيق الازدهار. ومن الأمثلة على ذلك الحالة في كازاخستان. وإذ يعالج البلد الآن آثار الأحداث الأخيرة التي وقعت في كانون الثاني/يناير نرى أن الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان سيكونان من الأهمية بمكان.

الأمن. إن مناقشة اليوم دليل جيد على الكيفية التي يمكن ترشد بها الأصوات الإقليمية مداولات المجلس بشأن التحديات الأمنية التي تؤثر على وسط آسيا. إن للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي عدداً من الأهداف المتداخلة، بما في ذلك بناء السلام ومكافحة الإرهاب والاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة.

وينبغي للمجلس أن يشجع تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات. وفي ذلك الصدد، نشيد أيضاً بالاتصالات المنتظمة الرفيعة المستوى وعلى مستوى العمل بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام ومكتب مكافحة الإرهاب وإدارة عمليات السلام. إن التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات دون الإقليمية الأخرى في آسيا الوسطى مهم جداً في ضوء التطورات الأخيرة في أفغانستان.

وتشكل التحديات الناجمة عن التحول الجذري في البيئة السياسية والأمنية والإنسانية في أفغانستان مخاطر تترتب عنها آثار إقليمية على آسيا الوسطى بما في ذلك ما يتعلق بالجريمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والأنشطة الإرهابية وتدفقات اللاجئين. ونرحب بالاتصالات المنتظمة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لآسيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان لتنسيق النهج اللازمة للتصدي لتهديدات الإرهاب والتطرف في المنطقة فضلاً عن التحديات الأخرى العابرة للحدود.

وفيما يتعلق بالأحداث الأخيرة في كازاخستان، تابعت الإمارات العربية المتحدة عن كثب استقرار الحالة. وأعرينا عن دعمنا لجهود حكومة كازاخستان للحفاظ على الاستقرار والأمن داخل حدودها وتحقيق تطلعات شعبها. إن هذه الخطوات حاسمة للحفاظ على الاستقرار في البلدان المجاورة والمنطقة برمتها.

ويجب على المجلس أن يكفل إدراج المنظورات الإقليمية بصورة منتظمة في نظره في البنود المدرجة في جدول أعماله. فعوامل النزاع

ومما له أهمية كبيرة التعاون بين أمانة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وإدارات الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن مسائل مشاركة قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في أنشطة حفظ السلام، ودراسة الخبرة العملية للوحدات الوطنية للدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي المشاركة في عمليات حفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة، وتنسيق تدريب قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، وتسخير إمكانات إدارة عمليات حفظ السلام.

كما أن تطوير إمكانات قوة حفظ سلام جماعية تابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي تعززها الخبرة المكتسبة على الصعيد الوطني. وعلاوة على ذلك، نلاحظ أهمية تبادل الخبرات العملية على الصعيد الميداني. فعلى سبيل المثال، زار ممثلو منظمة معاهدة الأمن الجماعي في أواخر العام الماضي قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تشارك فيها أيضا وحدة أرمنية لحفظ السلام.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الثلاثين لمعاهدة الأمن الجماعي في إطار رابطة الدول المستقلة والذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ومنذ توقيع معاهدة الأمن الجماعي، تطورت منظمة معاهدة الأمن الجماعي لتصبح منظمة متعددة المهام قادرة على التصدي لمجموعة واسعة من التحديات والتهديدات في منطقة مسؤوليتها.

ومن مجالات التعاون الرئيسية للمنظمة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك مكافحة استخدام المقاتلين الإرهابيين الأجانب لزراعة استقرار الحالة في مختلف المناطق ونشرهم في مناطق النزاع المسلح.

وفي أوائل كانون الثاني/يناير، ساعدت الاستجابة السريعة التي قدمتها منظمة معاهدة الأمن الجماعي للأحداث الأساسية في كازاخستان على تحقيق استقرار الحالة في البلد وتطبيعها، مما يدل على الفعالية العالية لقوات حفظ السلام الجماعية التابعة للمنظمة، التي نشرت لفترة زمنية محدودة بناء على الطلب الرسمي لجمهورية كازاخستان، وفقا لأحكام معاهدة الأمن الجماعي وميثاق الأمم المتحدة.

تقدر النرويج الجهود الإقليمية المبذولة في وسط آسيا لتحسين التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وكفالة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتدعم النرويج الأمم المتحدة وبلدان المنطقة في تلك الجهود. ونعتقد أيضا أن من شأن التعاون الإقليمي في وسط آسيا أن يسهم في الحد من مستويات النزاع في المنطقة على نطاق أوسع، وخاصة في أفغانستان. ونقدر مشاركة بلدان المنطقة في دعم عملية السلام في أفغانستان.

كما أن التعاون الإقليمي والدولي ضروري في التصدي لمختلف التحديات العابرة للحدود الوطنية التي نواجهها اليوم. ويجب أن يستند ذلك تماما إلى المبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني للاتحاد الروسي لتنظيمه جلسة مجلس الأمن هذه بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وأشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ستانسلاف زاس على إحاطتهما المفصلتين بشأن تطوير الحوار والتعاون بين المنظمين فيما يتعلق بمختلف المسائل الأمنية الدولية والإقليمية، فضلا عن توقعات زيادة التعاون.

تولي أرمينيا أهمية خاصة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين ومنع التحديات والتهديدات التقليدية والجديدة والتصدي لها بما يتماشى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

إن توسيع نطاق التعاون بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تعزيز الحوار بين مختلف هيئات أمانتي المنظمين بشأن المسائل الأمنية العالمية والإقليمية، هو إحدى أولويات رئاسة أرمينيا لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. ونلاحظ الإمكانيات الكبيرة للتعاون في مجالات رئيسية مثل الإنذار المبكر وحفظ السلام ومنع الإرهاب ومكافحته ومكافحة الجريمة الدولية.

إرهابي للأمن القومي وعمل عدواني. ويقر ميثاق الأمم المتحدة بحق كل دولة في الدفاع عن النفس بشكل فردي أو جماعي في مثل هذه الأحداث. وفي هذا الصدد، ووفقاً للمادة ٤ من معاهدة الأمن الجماعي، طلب رئيس كازاخستان، السيد قاسم - جومارت توكاييف، رسمياً من منظمة معاهدة الأمن الجماعي أن تقدم المساعدة لحفظ السلام من أجل الحفاظ على الاستقرار في البلد. وتمت على الفور تلبية الطلب الذي حظى بدعم جميع أعضاء المنظمة. وقد أبلغت الأمم المتحدة على النحو الواجب في الوقت المناسب باعتزام منظمة معاهدة الأمن الجماعي إرسال وحدة لحفظ السلام تتألف من جميع الدول الأعضاء الخمس إلى كازاخستان.

واتضح أن نشر قوات حفظ السلام، الذي بدأ في ٦ كانون الثاني/يناير، كان حسن التوقيت تماماً وفعالاً للغاية. وأود أن أؤكد أن حفظة السلام كانوا، أثناء المهمة في كازاخستان، يوفرون الأمن للمرافق والهياكل الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية ولم يشاركوا في أي عملية لمكافحة الإرهاب أو في قتال مباشر. ولم يسجل حدث واحد اضطر فيه حفظة السلام إلى استخدام أسلحتهم أثناء المهمة في كازاخستان.

وفي ١١ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس كازاخستان أن بعثة حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي قد اكتملت بنجاح. وقد بدأ انسحابها في ١٣ كانون الثاني/يناير، وبحلول ١٩ كانون الثاني/يناير، كانت وحدة حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي قد انسحبت بالكامل من كازاخستان. وبحلول ذلك الوقت، كانت الحالة في بلدي تحت السيطرة وفشلت مؤامرة الاستيلاء على السلطة من خلال أعمال شغب مسلحة عنيفة.

وخلال تلك الأيام المأساوية في كانون الثاني/يناير، شهدت كازاخستان أكثر الأحداث مأساوية في تاريخ استقلالها البالغ عمره ٣٠ عاماً. وسيتم إطلاع المجتمع الدولي على نتائج التحقيق الجاري في الوقت المناسب. ولكننا شهدنا أيضاً بشكل مباشر أهمية وفعالية منظمة معاهدة الأمن الجماعي باعتبارها منظمة أمنية إقليمية معترف بها. وقد ثبت أنها آلية جماعية تعمل بشكل جيد لكفالة استقرار وأمن دولها الأعضاء، مع التقيد الصارم بقواعد ومعايير المعاهدة.

وستسهم أرمينيا، خلال رئاستها لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، في زيادة تعميق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي في مجال منع نشوب النزاعات والأزمات وحلها، ومكافحة الإرهاب والتطرف والتهديدات الأخرى العابرة للحدود من أجل صون السلم والأمن العالميين والإقليميين.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

السيد الياسوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني لرئاسة الاتحاد الروسي لمجلس الأمن لتسليط الضوء على التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ستانسلاف زاس على بيانيهما المفصلين ومقترحاتهما البناءة لزيادة تعزيز التعاون المشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي.

إنني آخذ الكلمة لأبلغ المجلس بالأحداث المأساوية التي وقعت في كانون الثاني/يناير في بلدي كازاخستان، والتي تطلبت مشاركة قصيرة الأجل وسريعة من جانب وحدة حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لأول مرة في تاريخ المنظمة.

ففي ٢ كانون الثاني/يناير، بدأت الاحتجاجات في غرب كازاخستان، بسبب الزيادة الحادة في أسعار الغاز المسال. وعلى الرغم من الخطوات التي اتخذتها السلطات في الوقت المناسب لتلبية مطالب المحتجين الذين كانوا سلميين في البداية والدخول في حوار هادف معهم، قامت العناصر الإجرامية والمتطرفون الدينيون، بمن فيهم المقاتلون الأجانب، باختطاف الاحتجاجات وتصعيدها عمداً إلى أعمال شغب مسلحة منسقة وعنيفة في ١١ مقاطعة من أصل ١٤ مقاطعة في البلد من أجل زعزعة النظام الدستوري. ونتيجة لهذه المؤامرة، أصيب العديد من الأشخاص في جميع أنحاء كازاخستان، بمن فيهم مسؤولو إنفاذ القانون، وللأسف، أزهقت أرواح.

وفي الجلسة الاستثنائية لمجلس الأمن القومي لكازاخستان المعقودة في ٥ كانون الثاني/يناير، وصف الوضع في البلد بأنه تهديد

واليوم، وفي الوقت الذي تواجه فيه أفغانستان أنواعاً مختلفة من التحديات، تتسم الحالة في ذلك البلد بترسخ التحديات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة في البلد.

وتهتم قيرغيزستان، بوصفها بلداً صديقاً تقليدياً لأفغانستان يقع في نفس المنطقة، بأن ترى أفغانستان مستقرة ومزدهرة، وقد بذلت دائماً جهوداً لإحلال السلام في ذلك البلد، وتسعى بإخلاص إلى تقديم كل المساعدة الممكنة للشعب الأفغاني. وكنا من أوائل البلدان التي أرسلت معونات إنسانية جواً إلى كابول، وكذلك عن طريق النقل البري إلى السكان ذوي الأصول العرقية القيرغيزستانية في وادي بامير الصغير والكبير في ولاية بدخشان بأفغانستان. ومن الضروري ضمان سلامة ورفاه السكان ذوي الأصول العرقية القيرغيزستانية الذين يعيشون في وادي بامير الصغير والكبير وكفالة ممر آمن لإيصال المعونة الإنسانية إليهم.

وقد أظهرت الأحداث التي وقعت في كازاخستان وجود ما يسمى بالخلايا النائمة للمنظمات الإرهابية الدولية في بلدان وسط آسيا، والتي يمكنها تكثيف أنشطتها في ظل أي حالة نزاع، سواء داخل الدول أو في المناطق الحدودية.

وأكدت مبادرة كازاخستان لتفعيل آليات نظام الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي فيما يتعلق بالحالة في كازاخستان الرأي الجماعي للدول الأعضاء في المنظمة بشأن التحديات والتهديدات القائمة للأمن. وجعلت المبادئ الأساسية لإنشاء المنظمة وعملها وسياساتها الخارجية ومكوناتها العسكرية الاستجابة في الوقت المناسب لطلب كازاخستان أمراً ممكناً، بالنظر إلى ما لدى المنظمة من إمكانيات متراكمة.

واليوم، يمكننا أن نقول إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي أصبحت واحدة من المنظمات الدولية الرئيسية في مجال الأمن في منطقة أوراسيا. وفي الوقت نفسه، يمكننا أن نقول بثقة إن المنظمة أصبحت خلال هذه الفترة بنية مؤثرة، اكتسبت سلطة في المنطقة وعلى الساحة الدولية. ومن الواضح أنه من الضروري، من أجل التصدي

ولذلك، ندعو جمهورية كازاخستان إلى التعاون الشامل والوثيق بين الأمم المتحدة والهياكل الإقليمية، مثل منظمة معاهدة الأمن الجماعي، المستعدة لتقديم مساهمة كبيرة في تعزيز الأمن العالمي والإقليمي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قيرغيزستان.

السيدة كاسيمالييفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بالسيد سيرغي فيرشينين، نائب وزير خارجية الاتحاد الروسي، وأن أنه بالترأس الروسية للمجلس لشهر شباط/فبراير. ونود أن نعرب عن تقديرنا لعقد مناقشة اليوم بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وترحب قيرغيزستان أيضاً بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي ستانسلاف زاس.

إن منظمة معاهدة الأمن الجماعي منظمة دولية إقليمية تسعى إلى تنسيق التعاون العسكري والعسكري التقني فيما بين الدول الأعضاء فيها ومواجهة التحديات والتهديدات الراهنة. وإنه لأمر رمزي أيضاً أن يصادف هذا العام ذكرى سنوية للمنظمة، بمناسبة مرور ٣٠ عاماً على توقيع معاهدة الأمن الجماعي و ٢٠ عاماً على إنشاء المنظمة نفسها.

لقد تم إنجاز الكثير من العمل على مر السنين. وقد أتاحت للمنظمة فرص كبيرة لتهيئة الظروف لكفالة الأمن القومي لجميع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وقيرغيزستان، بوصفها عضواً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، لها مصلحة مشتركة مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي في تطويرها وفعاليتها في الاستجابة لحالات الأزمات المحتملة التي تؤثر عليها، وهو ما يخدم أيضاً مصلحة كل دولة عضو. وعلينا أن نوطد جهودنا ونعزز باستمرار تنمية التعاون الإقليمي في جميع جوانب ولاية منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

لا تزال الحالة الدولية تتدهور، ولا يزال من الصعب التنبؤ بها. ويتطلب ذلك من جميع الأطراف المعنية اتباع نهج جماعي وبذل جهود جماعية، استناداً إلى مبادئ القانون الدولي وقواعده المعترف بها عالمياً.

وترحب بيلاروس بالممارسة الإيجابية والمثبتة المتمثلة في الإدلاء بالبيانات بانتظام باسم منظمة معاهدة الأمن الجماعي بشأن بنود جدول أعمال الأمم المتحدة، فضلاً عن نشر بيانات المنظمة بوصفها وثائق رسمية - لا للجمعية العامة فحسب بل أيضاً لمجلس الأمن.

ومن المهم في رأينا مواصلة ممارسة إعداد تقارير دورية للأمين العام عن التعاون مع المنظمات الإقليمية وغيرها، وكذلك ممارسة الجمعية العامة المتمثلة في اتخاذ القرارات ذات الصلة مرة كل سنتين. ونرى أن اصطبغ العمل بشأن هذه القرارات غالباً بصيغة سياسية إنما يؤكد أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي منظمة قوية، تفضل بعض الدول تجاهل أهميتها.

ويستند التعاون العملي بين الأمم المتحدة والمنظمة إلى إعلان مشترك بشأن التعاون بين الأمانتين بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ وإلى عدد من مذكرات التفاهم بين أمانة المنظمة والهيكل والإدارات ذات الصلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة. ويسرنا أن الاتصالات المخصصة في المنظمتين تتحول نحو التعاون المنهجي.

وتؤيد بيلاروس تطوير التعاون العملي بين المنظمة وهيكل الأمم المتحدة ذات الصلة في مجال صون السلام والأمن الدوليين.

وكجزء من عمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي في هذا الصدد، يجري التركيز بشكل خاص على الحالة في أفغانستان، التي تقع على حدود المنظمة مباشرة. وستواصل بيلاروس دعم مبادرات شركاء المنظمة داخل الأمم المتحدة لتعزيز الأمن في أفغانستان والمناطق المتاخمة لها وللقضاء على التهديدات والتحديات المرتبطة بالإرهاب والتطرف. وفي هذا السياق، فإن إقامة تعاون منتظم بين أمانة المنظمة ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أمر ذو أهمية خاصة. ويمكن الاطلاع على أساس هذا التعاون في المذكرة ذات الصلة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

ومن المجالات الواعدة حفظ السلام. وفي عام ٢٠١١، طرحت بيلاروس مبادرة لتطوير التعاون بين المنظمة والأمم المتحدة في هذا

للمهام التي تواجه المجتمع الدولي في مواجهة التحديات والتهديدات للأمن، تعزيز قدرات وجهود جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية. ومنذ إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ما برح التعاون مع المنظمات والرابطات الدولية والإقليمية يتسع، ولا سيما مع أقرب شركائها - منظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة - وما فتئت الاتصالات مع الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا آخذة في التطور.

في الختام، فإن قيرغيزستان، بوصفها عضواً نشطاً في منظمة معاهدة الأمن الجماعي، مهتمة بتطوير إمكانات المنظمة. وإني على ثقة بأننا سنتمكن، من خلال الجهود المشتركة، من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل الحفاظ على الأمن الإقليمي والدولي.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): عشية الذكرى السنوية الثلاثين لتوقيع معاهدة الأمن الجماعي والذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي نفسها، نرى أهمية كبيرة لمناقشة موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة.

وفي السنوات الأخيرة، خطت المنظمة خطوات كبيرة وصعبة للتحويل من تحالف دفاعي بطبيعته إلى منظمة أمنية متعددة الوظائف، تملك أدوات فعالة وآليات جماعية لمكافحة مجموعة واسعة من التهديدات والتحديات الحديثة.

وتسهم المنظمة، بوصفها منظمة إقليمية بالمعنى المقصود في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، إسهاماً كبيراً في ضمان الأمن والاستقرار في المنطقتين الأوروبية والأوروبية - الآسيوية. وتشكل مبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك الحق في الدفاع الجماعي عن النفس المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق، أساس منظمة معاهدة الأمن الجماعي. وننظر إلى تطوير التعاون بين المنظمتين في المجالات ذات الاهتمام المشترك على أنه عملية طبيعية ومنطقية.

المجال. وعلى هذا النحو، يقدر بلدي أيما تقدير الحوار الجاري بين المنظمين بشأن هذا الموضوع.

وقد تم لأول مرة في كانون الثاني/يناير في كازاخستان، بناء على طلب رئيس البلد، تفعيل قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، في امتثال تام لميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة الأمن الجماعي. وأثبتت الدول الأعضاء في المنظمة والخبراء الدوليون، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة، على حسن توقيت القرار المتعلق بتنفيذ عملية حفظ السلام وعلى سرعة اتخاذه. وفي الدورة الاستثنائية الأخيرة لمجلس الأمن الجماعي للمنظمة، أشار السيد لوكاشينكو، رئيس جمهورية بيلاروس، إلى أن الإجراءات التي اتخذتها القوات الجماعية جعلت من الممكن تعطيل خطط عملاء ومنفذي النزاع الذي تم التحريض عليه في البلد وتطبيع الحالة، فضلاً عن إظهار قدرة المنظمة على الاستمرار وإمكاناتها.

ويمكن أن تكون القدرات العالية للمنظمة في ميدان حفظ السلام مفيدة للغاية لنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام، حيث يوجد نقص كبير في الأخصائيين والمعدات والهيكل الأساسية. ونعتقد أن إرسال مستشفيات متنقلة أو مسعفين عسكريين أو وحدات لإزالة الألغام، فضلاً عن المعدات والهيكل الأساسية، مجال محتمل لمشاركة المنظمة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في إطار ولايات مجلس الأمن.

وهناك أيضاً مجالات أخرى للعمل المشترك لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بأنشطة مجلس الأمن ولكنها مهمة من وجهة نظر الدبلوماسية الوقائية. فأمن المعلومات على الصعيد الدولي وثيق الصلة بالموضوع بصفة خاصة نظراً للزيادة الحادة في وتيرة الحوادث الأمنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه الحوادث لا تصبح أكثر تنوعاً وتسبباً في الاضطراب فحسب، بل إنها تقوض أيضاً إلى حد كبير الثقة بين البلدان.

وتؤكد بيلاروس، بوصفها مرشحة لعضوية غير دائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٥، استعدادها لتعزيز جميع المبادرات

المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي من أجل قضية السلام والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلت بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل طاجيكستان. السيد حكمت (طاجيكستان) (تكلم بالإنكليزية): أهني الاتحاد الروسي على رئاسته لمجلس الأمن وأشكره على تنظيمه مناقشة اليوم بشأن "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي". وأود أن أشكر أيضاً السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيد ستانسلاف زاس، الأمين العام لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي، على إحاطتهما الشاملتين.

في بيئة اليوم التي تشهد توترات دولية متزايدة ونشوء مناطق نزاع جديدة، تكمل أنشطة المنظمات الإقليمية في كثير من النواحي جهود الأمم المتحدة. ولمنظمة معاهدة الأمن الجماعي دور هام في ذلك الصدد.

ومن المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية لجميع الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي اعترافها بالدور المحوري للأمم المتحدة في منظومة العلاقات الدولية. والتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية العاملة في مجال الأمن هو اتجاه هام لعمل منظمة معاهدة الأمن الجماعي الرامي إلى كفالة السلام والأمن الموثوقين في المنطقة في إطار مسؤوليتها. وهذا المبدأ مكرس في ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وقد أرسى تسجيل ميثاق منظمة معاهدة الأمن الجماعي لدى الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنحها مركز مراقب في الجمعية العامة الأساس القانوني للتفاعل بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وحدد الإعلان المشترك لعام ٢٠١٠ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي الهدف الطويل الأجل للعلاقة، وهو تقديم مساهمة كبيرة في التصدي للتحديات والتحديات الناشئة التي يواجهها المجتمع الدولي.

لطاجيكستان، مع تجميع قوات مسلحة ومعدات عسكرية إضافية. وفي الولايات الشمالية الشرقية من أفغانستان، يوجد أكثر من ٤٠ معسكرا ومركزا لتدريب الإرهابيين تضم أكثر من ٦٠٠٠ مقاتل.

وبالاسترشاد بضرورة التصدي لتهديد محتمل، أجرت الدول الأعضاء في منظمة معاهدة الأمن الجماعي ثمانى تدريبات عسكرية واسعة النطاق في عام ٢٠٢١ وحده، منها خمس تدريبات جرت في طاجيكستان، بالقرب من الحدود الطاجيكية الأفغانية.

ونظرا للحالة الراهنة في أفغانستان، تجري مناقشة إمكانيات تعزيز الحدود الجنوبية للمنظمة في إطار منظمة معاهدة الأمن الجماعي.

وفي هذا الصدد، من المناسب أن نذكر بالاقتراح الحسن التوقيت الذي قدمه رئيس جمهورية طاجيكستان، فخامة السيد إمام علي رحمان، بإنشاء حزام أمني حول أفغانستان. ومن الضروري إشراك الأمم المتحدة وكياناتها والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في تنفيذ تلك المبادرة.

والأحداث الأخيرة التي وقعت في كازاخستان في أوائل كانون الثاني/يناير ومشاركة قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في القضاء على خطر وقوع هجوم إرهابي أظهرت قدرة المنظمة على الاستجابة بسرعة لتهديد أمني ناشئ على أراضي أحد أعضائها.

وهذه كلها أسباب إضافية لدفع مسألة إدماج قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى مستوى عملي جديد. ويحدونا الأمل في أن تسهم مؤسسة المبعوث الخاص لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي لأنشطة حفظ السلام، التي أنشئت في عام ٢٠٢١ نتيجة لمؤتمر قمة منظمة معاهدة الأمن الجماعي المعقود في دوشانبي، بالتعاون مع الأمم المتحدة، في تكثيف الأنشطة في ذلك الميدان.

وفي الختام، أود أن أتمنى للاتحاد الروسي أن ينجح في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣.

وآسيا الوسطى هي واحدة من مناطق الأمن الجماعي لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، فإن التهديدات الأمنية المحتملة تجعل من الضروري تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي على مستوى نوعي جديد. ويؤكد تحليل تطور الحالة العسكرية السياسية في آسيا الوسطى أثرها السلبي على نظام الأمن الجماعي القائم. ويرتبط هذا الأثر السلبي أساسا بالحالة في أفغانستان. وللأسف، فإن التحديات والتهديدات النابعة من أراضي ذلك البلد تتزايد يوما بعد يوم. ومما يثير قلقنا بوجه خاص التهديد الناجم عن الاتجار بالمخدرات. ومع استيلاء طالبان على السلطة، زاد إنتاج الأفيون في أفغانستان بمقدار ٦٨٠٠ طن، أي ما يعادل ٣٢٠ طنا من الهيروين النقي. وعلى سبيل المقارنة، صادرت السلطات المعنية في طاجيكستان في الأشهر السبعة الأولى من عام ٢٠٢١ ٤٨٤ كيلوغراما من المخدرات، في حين بلغت الكمية المضبوطة حوالي ٣ أطنان خلال الأشهر الأربعة الأخيرة من حكم طالبان. وهذا ما يقرب من ستة أضعاف.

وفي ذلك السياق، نرى أنه من الضروري وضع آليات للتفاعل بين منظمة معاهدة الأمن الجماعي والأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وينبغي أن يشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بنشاط في هذا العمل أيضا.

ويمكن للتعاون في إطار متعدد الأطراف للأمم المتحدة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة أن يعزز أيضا الأمن الإقليمي لمكافحة المخدرات في آسيا الوسطى، بهدف القضاء على الاتجار بالمخدرات والاستهلاك غير الطبي للمخدرات والتهريب في منطقة منظمة معاهدة الأمن الجماعي وخارجها.

وتشكل أنشطة الإرهابيين والمنظمات المتطرفة والجريمة عبر الوطنية تحديا خطيرا للمجتمع الدولي. وهذه المسألة هي أيضا محور اهتمام الأمم المتحدة. ومنذ أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، حدثت زيادة في عدد الجماعات الإرهابية في ولايات أفغانستان المتاخمة